الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيذر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

محاضرات في مقياس:
علم اجتماع المخاطر

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD علم اجتماع

إعداد:

د. نجاة يحياوي

السنة الجامعية: 2020/2019

الفهرس

مقدمة: تقديم الموضوع وطرح علاقة علم اجتماع المخاطر بالعلوم الاجتماعية الأخرى	**4-2**
المحور الأول: نظريات ومفاهيم علم اجتماع المخاطر	**27-7**
مفهوم مجتمع المخاطرة	**16-7**
نظريات علم اجتماع المخاطر (أنطني غدنز- إرليش بيك)	**28-17**
المحور الثاني: المخاطر طبيعة المجتمعات المعاصرة	**44-29**
المقاربة الإثنية للمخاطر	**33-29**
تمثلات وتصورات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات	**44-34**
المحور الثالث: التحولات الاقتصادية والتكنولوجية لمجتمع المخاطر	**75-46**
العلم والمخاطر، أية علاقة	**53-46**
الجانب السلبي للحداثة	**66-54**
التحولات الاقتصادية وأثرها على التلاحم الاجتماعي وظهور الفردانية	**74-67**
المحور الرابع: أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة (التلوث والكوارث الطبيعية، السيدا، مرض جنون البقر، البطالة، الجريمة، الفقر، حوادث العمل والطرقات، المخدرات)... الخ	**103-76**
قائمة المراجع	**107-104**

مقدمة:

يعتبر علم الاجتماع العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع وتتبع سيرورته الحضارية، وهو من أهم العلوم الإنسانية صلة بالحياة الإنسانية ونشاطاتها، حيث أن المجتمعات البشرية اليوم تشهد مشكلات يصعب فهمها وتتطلب اقتراح الحلول لها، وحاجتنا لعلم الاجتماع في القرن الحادي والعشرين أضحَت ضرورةً ملحَّة أكثر؛ نتيجة لما أفرزَته الثورة التكنولوجيَّة والعَولمة الثقافيَّة من انعكاساتٍ سلبيةٍ على الواقع الاجتماعي برمَّته، ممَّا يَستلزمُ وضع الخطط الاجتماعيَّة، والتصورات النظريَّة، والرؤى العمليَّة، لحل أيِّ معضلة تواجهه، وما يَنجم عنها من نتائج عكسيَّة تتطلَّبُ جهدًا اجتماعيًّا ذا طابعٍ علاجي، من أجل ضَبط الواقع الاجتماعي بشكلٍ يَضمن عدم انهيار المنظومة الاجتماعيَّة بكاملها، ووضع السيناريوهات، وتبنِّي الخطط المستقبليَّة التي من شأنها استقرار المجتمع وتقدُّمه.

لذلك كان الحاجة لعلم اجتماع المخاطر، فظهرت الكثير من الدراسات السوسيولوجية التي تناولت سلبيات الحداثة ومظاهر الحياة المعاصرة التي اتسمت بتعدد المخاطر فيها، ولا يزال السعي الحثيث للإنسان مستمرا نحو التقدم دون حساب للمخاطر التي تنجم عن الاستخدام غير العقلاني للعلم.

لقد عرف البشر الخطر طوال تاريخهم المكتوب، وتعرضوا للعديد من الأمراض والمجاعات والكوارث الطبيعية، وحاولوا السيطرة عليها بابتكار الأدوات والوسائل، ومن خلال الاكتشافات العلمية والاختراعات استطاع للإنسان أن يصل إلى مجتمع حديث حقق له الكثير من الرفاهية، لكن في إطار المجتمع الحديث يتعرض البشر لنوع خاص من الخطر في المجال التكنولوجي خلفت العديد من المشكلات والتحولات التي حدثت في المجتمعات المعاصرة وأدت إلى ظهور أنواع أخرى من المخاطر.

فمجتمع المخاطر المعاصر، ارتبط بمجتمعات الحداثة التي ظهرت مع النهضة الأوروبية، والمخاطر في السابق كانت تأتي من الطبيعة ليس للإنسان التدخل فيها، أما المخاطر في وقتنا المعاصر فهي نتيجة الحداثة، وعلم اجتماع المخاطر ظهر ليسلط الضوء على مختلف هذه المخاطر لفهمها وتفسيرها من حيث أسبابها ونتائجها في السياق التاريخي والمجتمعي ككل، وهو يسعى إلى إيجاد طرق لكيفية إدارتها أو الوصول إلى بدائل أو حتى حلول لها، من خلال رؤية سوسيولوجية، ولعل أبرز من ساهموا بتحليلاتهم في هذا المجال نجد **أنطوني جيدنز**، و**إرليش بك**، و**سيغموند باومان** وغيرهم الذين وقفوا وقفة المتأمل في عالمنا المعاصر المتأزم.

إن علم اجتماع المخاطر علم يصف الطريقة التي يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر وكيفية إدارتها ومحاولة تشخيص المخاطر التي تشهدها المجتمعات المعاصرة في كل مجالات الحياة، فهناك المخاطر البيئية التي نتجت عن التصنيع بصفة خاصة والتدخل الإنساني بصفه عامة وآثار هذه المخاطر على الاقتصاد والصحة والموارد الطبيعية، لذلك فعلم اجتماع المخاطر هنا له علاقة بعلم اجتماع الصحة وعلم الاجتماع الاقتصادي، فانتشار الأمراض الكثيرة في وقتنا المعاصر أدى إلى اهتمام علم اجتماع الصحة بعلاقة الكثير من المتغيرات الاجتماعية المعاصرة بانتشار هذه الأمراض، وكذا أثارها ومخاطرها على الفرد والمجتمع.

كما أن علم اجتماع المخاطر يدرس ظاهرة الإرهاب في المجتمعات المعاصرة، وبتالي فله علاقة بعلم الاجتماع السياسي، الذي يدرس العلاقة بين السياسة والواقع الاجتماعي والأحداث السياسية وتأثيراها على البنية الاجتماعية والعكس، كالحرب أو الثورة، وتأثير ذلك على المجتمع، كما يدرس أيضا تأثير البنية الاجتماعية على السياسة فمثلا ظاهرة البطالة والتفكك الاجتماعي واختلال القيم

وغياب العدالة الاجتماعية وبين حدوث الثورة أو الحرب، ومخاطر كل ذلك على استقرار المجتمعات.

ومن الظواهر الخطيرة التي تفشت في المجتمع المعاصر، ولها مخاطر على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ظاهرة الجريمة وأنواعها العديدة، وعلم اجتماع الجريمة هو العلم الذي يبحث في تفسير السلوك العدواني الضار بالمجتمع وفي مقاومته عن طريق إرجاعه إلى عوامل حقيقية.

إن هذا المقياس جديد في الجامعة الجزائرية، وفي الجامعات العربية أيضا، فلم يتم ترجمة أعمال إرليش بيك إلا في سنة 2013، أو ما كتبه أنطوني غدنز فهي قليلة أيضا، ولا توجد أبحاث عربية في هذا المجال إلا مقالات تعد على الأصابع، حتى ما كتب باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، فهو غير متاح إلا بعض المقالات، لذلك واجهتني صعوبة في الإلمام بمعلومات لإنجاز هذه المطبوعة، وخاصة أنه أسند لي هذا المقياس مع أول تغيير في البرنامج الرسمي الموحد في جميع الجامعات الجزائرية لعروض التكوين الخاصة لطلبة السنة الثالثة علم الاجتماع، لذلك أحاول تقديم هذا الجهد المتواضع لطلبتنا الأعزاء آملين في مساعدتهم وإثرائه مستقبلا.

ويتضمن المقياس أربعة محاور، كل محور فيه عدد من المحاضرات، وقد تأخذ المحاضرة حصتين، ليتم تغطية 14 أسبوعا، التي تمثل السداسي السادس.

المحـــور الأول:

نظريات ومفاهيم علم اجتماع المخاطر

- **مجتمع المخاطر**
- **نظريات علم اجتماع المخاطر (نظرية إرليش بيك، نظرية أنطوني جيدنز)**

المحاضرة 01: مفهوم مجتمع المخاطرة

أولا- تعريف مجتمع المخاطرة:

هو مصطلح من كلمتين: مجتمع ومخاطرة، ويعرفه لاروس الصغير: « هو إمكانية أو احتمال فعل حادث فيه أذى أو ضرر، وهو المجتمع الذي يشرف على الهلاك"، ومجتمع اليوم هو مجتمع المخاطرة الذي يعاني من مشكلات عديدة مروعة من حوادث الطرقات إلى الجريمة بكل أنواعها، إلى الجرائم الجنسية والإدمان على المخدرات، وفساد الأغذية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتلوث البيئة ومشكلات البطالة والفقر والإرهاب وغيرها من ظواهر باثولوجية خطيرة تهدد أمن المجتمع بكل فئاته، حتى تلك المصنفة في قمة السلم الاجتماعي حيث انتشر الخوف والقلق لدى الجميع على حاضرهم ومستقبلهم، وهذا بالذات ما يتوافق مع الوصف الذي قدمه أولريش بيك Ulrich Beck بأن وصفه من خلال الموقف الذي يمكن أن ينتج أقل قرار فيه أخطر كارثة، حيث أن التغيرات التي تتعرض لها البيئة تنطوي على مضاعفات بالغة الخطورة بالنسبة لجميع حقوقنا كبشر، ومخاطر المواد الكيميائية السامة والنفايات، والتلوث، ...الخ، وما من أحد يستطيع تجنب آثار زيادة حرارة كوكب الأرض»[1].

يعرف علم اجتماع المخاطر بأنه ذلك العلم الذي يهتم بفهم وتفسير ظاهرة المخاطرة بأسبابها ونتائجها في السياق التاريخي والمجتمعي ككل، وتفسرها تفسيرا سوسيولوجيا كما أنه معني تحديدا بدراسة المخاطر والأخطار المنبعثة من عصر الحداثة وما بعدها، أي أنه يتناول بالدراسة المخاطر التي يعرفها عالمنا اليوم وأقرها

---

[1] شفيقة سرار، **مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعي في الوطن العربي**: http: //www.aranthropos.com 01/02/2017

على المجتمع الإنساني، وهو يرتبط بشكل كبير بإسهامات عالم الاجتماع الألماني أورلش بيك الذي يعزى له الفضل في صياغة مفهوم « مجتمع المخاطرة »، كما يبرز في هذا المجال علماء آخرين مثل العالم الانجليزي أنطوني جدنز والألماني نيكولاس لوماس[1].

وهنا بعض التعريفات الموجزة من قبل هؤلاء الباحثين:

عرفه أولريش بيك: على أنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم، ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها.

كما عرفه أنتوني غيديز: هو المجتمع الذي تتزايد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، فهذا المجتمع يعد من مجتمعات الخطر.

عرفه روبرت كاستال: في كتابه الأمن الاجتماعي، " مجتمع المخاطرة هو المجتمع الكارثة أين تكون فيه الحالة الاستثنائية تهدد بأن تصبح حالة عادية ".

أما نيكلاس لومان: في كتابه " المخاطرة، نظرية سوسيولوجية " عرف المخاطر، على أنها أذى محتمل يخيف الفرد، ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه، إنها عملية حسابية تأخذ بعين الاعتبار الخسارة والفائدة المحتملة بالاستناد إلى الزمن[2].

كل هذه التعريفات السابقة تتفق مع ما ورد في كتاب « مجتمع المخاطرة » لأولرش بيك، الذي يعني به: حالة من توافق الظروف أصبحت فيها فكرة إمكانية التحكم في الآثار الجانبية والأخطار التي يفرضها اتخاذ القرارات محل شك، كما فرق بين المخاطر والكارثة؛ فالمخاطرة حسبه تعنى التنبؤ بالكارثة، أي هي إمكانية

---

[1] السيد ياسين وآخرون، **العرب والعولمة**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص:40.

[2] شفيقة سرار، مرجع سبق ذكره.

أن تطرأ تطورات مستقبلية وإذا ما تحققت تصبح إذن كارثة، فالمخاطر حدث متنبأ بحدوثه أما الكارثة فهي حدث فعلي[1].

فهو أي بيك يفرق بين المخاطرة والكارثة، فالمخاطرة حسبه تعني التنبؤ بالكارثة أي هي إمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية وإذا ما تحققت تصبح إذن كارثة. فالمخاطرة حدث متنبأ بحدوثه أما الكارثة فهي حدث فعلي.

إذن مجتمع المخاطر هو نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمع الحديث، ولا يعني مفهوم مجتمع المخاطر بذاته أنه مجتمع تزيد فيه معدلات الخطر، بقدر ما يعني أنه مجتمع منظم لمواجهة المخاطر، لأنه مشغول بالمستقبل وبالأمن في شكل متزايد، وهو الذي ولّد فكرة الخطر. وإذا كان البشر تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم المكتوب، إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر، والذي هو نتيجة لعملية التحديث ذاتها. وإذا كانت هناك مخاطر نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل والفيضانات، والتي لها آثار سلبية على الناس، إلا أن المخاطر الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس، وسلبيات العولمة التي ساعدت على عولمة المخاطر، بحكم الثورة الاتصالية وسرعة تنقل البشر من مكان إلى مكان آخر في المعمورة[2].

وقد وصف بيك المجتمع الحديث منذ القرن التاسع عشر بمجتمع المخاطرة، لكون هذا المجتمع مضطر إلى الرد على المغامرات الناتجة عن كسب أو غزو أسواق تجارية جديدة والناتجة أيضًا عن تطوير تقنيات جديدة، أي على المخاطر التي

---

[1] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصباغ، ط4، المنظمة العربية بيروت، 2005، ص ص:101-102.

[2] السيد يسين: **عولمة المخاطر والأمن الإنساني**: http://www.alhayat.com/article/1404488

اصطنعناها نتيجة سعينا للنمو والتوسع سواءً في التجارة أو العلم أو مناحي الحياة الأخرى. وهذا ما يضع فرقًا آخر لهذه المجتمعات الحديثة باعتبار أن المخاطر التي تهددها فعلًا مخاطرُ مصنعة خرجت عن سيطرة البشرية وتوقعاتها، وليست تهديدات بكوارث طبيعية، حيث أصبح خروج الأخيرة عن السيطرة أقل بكثير. ومشكلة هذه المخاطر المصطنعة كالارتفاع الحراري والأوبئة والتسريبات الإشعاعية النووية أن لدينا تجربة تاريخية ضئيلة معها[1].

يمكن في الأخير اعتبار مجتمع المخاطر العالمي مصطلحًا لحقبة زمنية نعيشها في عالمنا المعاصر، وهو يختص بالتنظيم المجتمعي الفريد من نوعه للحداثة، التي مرت بتجاربها الأولى في الستينات، وبصفة خاصة في السبعينات من القرن الماضي، وتواصل انطلاقها حاليًا ومن المحتمل أن تكتمل في الثلاثين أو الخمسين سنة القادمة، وهو مصطلح نظريات مجتمعي يتضح معناه فقط في إطار نظرية الحداثة الانعكاسية بوصفها نظرية التحول الذاتي للمجتمع الحديث. ابتداء من مقدمة كتاب أولريش بيك الأول " مجتمع المخاطرة " وحتى أحدث إصداراته، كان شغله الشاغل هو إيجاد تشخيص يسمح بإلقاء نظرة على المستقبل الذي بدأ يتبلور وتصور رتوش العصر في بداية القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي لا يمكن أن ينجح دون الابتعاد عن الأفق المعيارية " للقومية المنهجية " واستبدال إطار معياري مكتسب من ديناميكية مجتمع المخاطر العالمي بها[(2)].

---

[1] https://thmanyah.com/538/14.07.2020

ابراهيم غرايبة، **العيش في مجتمع المخاطر .. البحث عن الأمان المفقود**، في الموقع الالكتروني: https://arb.majalla.com/2016/07/article55254004/، 14/07/2020

[(2)]أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود**، تر: علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص ص109-110.

ثانيا- نشأة مجتمع المخاطرة:

في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمعات الإنسانية تحولت من مجتمع الأمن إلى مجتمع المخاطرة حيث تركت أثارا على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا، وقد مست هذه التغيرات الجانب الصحي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بل كل مجالات الحياة. ويرى الأستاذ السيد ياسين أن هناك ملامحاً خمسة رئيسة لخريطة التحولات العالمية للمفهوم:

التغير الأول: الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي الذي نشأ عنه مجالاً عاماً جديداً هو الفضاء الافتراضي الذي تتدفق فيه المعلومات من خلال شبكة الانترنت، وتتم فيه التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين أطراف عالمية شتى.

التغير الثاني: هو الانتقال من الحداثة إلى العولمة، التي لها تجليات متعددة منها:

- العولمة السياسية، وشعاراتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية.
- العولمة الاقتصادية، التي تسعى إلى خلق سوق عالمية واحدة، تُعبر عنها وتدعو لها منظمة التجارة العالمية، وجوهر العولمة الاقتصادية التي تهدف إلى تحويل اقتصاديات الدول إلى اقتصاد السوق.
- العولمة الثقافية: وتعني بروز ثقافة كونية، أساسها إحداث تغيير في معتقدات الناس وعاداتهم وقيمهم، وتعميم ثقافة السوق والاستهلاك.

التغير الثالث: وهذا التغير، يأتي كمحصلة للتحولات العالمية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، أي بروز ظاهرة "مجتمع المخاطر."

التغير الرابع: هو سقوط النموذج القديم للأمن القومي وبروز نموذج جديد هو الأمن القومي المعلوماتي.

التغير الخامس: هو بروز قيم حضارية جديدة في أنحاء العالم، أبرزها "المسح العالمي للقيم " الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الأميركي **إنجلهارت** مما يكشف عن بروز وعي كوني جديد، ومن علامات هذا التغير ظواهر القرصنة الإلكترونية وتخريب قواعد البيانات واستخدام الجماعات الإرهابية لشبكة الانترنت في التواصل[1].

في الواقع لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالأضرار التي حصلت فعلاً ففيها نجد أساسا التعبير عن مركب مستقبلي، يستند في جزء منه إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضا إلى خسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم " تقوية المخاطر". هكذا تمتاز المخاطر بجزء منها حكمًا إلى التكهّن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد لكنه يتهددنا إذ أن حقيقته الحاضرة تكون تحديدًا مائلة في هذا البعد المستقبلي. لنأخذ على سبيل المثال مثلاً من شهادات تقارير الخبراء حول البيئة: تفيد نصيحة الخبراء أن المناطق العميقة من الطبقة المائية الجوفية التي نستخرج مياه الشرب منها لم يلاحظ فيها إلا فيما ندر وجود تشبّع هام بالنيترات مرده إلى استخدام السماد الآزوتي. والنيترات هذه تستغرق وقتًا لتتنقى في جوف الأرض، لكننا لا تعلم كم سيستمر هذا الوضع ولا كيف يستمر. ولدينا الأسباب الوجيهة التي تحملنا على التفكير أن الطبقات المترسبّة التي تقوم بدور الفلترة لن تكون بمعزل عن الخطر. " إنّ ما نخشاه أن غسيل

---

[1] منير الحمش، **مجتمع المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية**، ندوة اللثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية الاجتماعية في سورية، 28جوان2011، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في: http: //www.mafhoum.com/syr/articles_11/10-hemesh.pdf ص ص:5-6.

النيترات الحاصل حاليًا سيحتاج إلى عدّة سنوات، أو عقود من السنوات ليصل إلى الطبقات الأكثر عمقًا حيث المياه الجوفية ". بعبارات أخرى إن القنبلة بمفعول متأخر مازالت تكتكاتها ترن، وبهذا المعنى تشير المخاطر لمستقبل يجدر بنا منعه من الحدوث[1].

ثالثا- بعض مفاهيم علم اجتماع المخاطرة:

- **المخاطرة والكارثة:** لا تستوي المخاطرة مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية، فالمخاطر تعني التنبؤ بالكارثة أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية لا توجد (حتى الآن)، بينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانها واجتماعها، ولا يُعرف توقع الكارثة تحديد مكانيا أو زمنيا أو اجتماعيا ملموسا، أي أن تصنيف المخاطر يعني الحقيقية الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينها وبين الإمكانية الحدسية البحتة من جانب وبين حالة الكارثة الطارئة من جانب آخر، وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا أي عندما ينفجر مفاعل نووي أو عندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية وربما تكون تنتظرنا وتهددنا.
- **التحديث الانعكاسي:** يرد مصطلح " التحديث الانعكاسي " في هذا الموضوع بوصفه نتاج هذين الطورين، ولا يعني هذا المصطلح كما يبدو من النعت الانعكاسي ولكنه يعني أول الأمر " مواجهة الذات " إذ يجري الانتقال من مرحلة الصناعة إلى مرحلة مخاطر الحداثة عن غير عمد بمنأى عن أعين الآخرين وبشكل قهري في إطار ديناميكية التحديث المستقلة وفق نموذج الآثار الجانبية

---

[1] أولريش بيك، **مجتمع المخاطرة**، تر: جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص67-68.

المستمرة، ويمكننا القول أن الأوضاع داخل مجتمع المخاطرة تنتج بفعل هيمنة مسلمات المجتمع الصناعي على كل من تفكير وسلوك الأشخاص والمؤسسات على حد سواء.

- **كوزموبوليتانية منهجية:** عابر للقومية من خلال عدم تطابق الحدود سواء قوميا أو دوليا وتحول الحدود بعدم تطابقها إقليميا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكذلك الحدود بين كل من صانعي قرار المخاطرة ومن تصيبهم الأخطار[1].

رابعا- سمات ومظاهر مجتمع المخاطرة:

- الفقر وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيادة روح عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة وسلوك الطبقة الجديدة الاستفزازي.
- تزايد البطالة وانتشارها في المجتمعات حتى المتقدمة، وعدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة كافية.
- تدهور حالة البيئة.

كما يتخذ مجتمع المخاطرة العديد من المظاهر، وهي كالتالي:

1. **المخاطرة البيئية:** وتتمثل في الاحتباس الحراري، وغياب الوعي البيئي، وثقب الأزون، وتدمير النظام البيئي...
2. **المخاطرة الصحية:** وتشمل الأخطار الصحية المترتبة على المواد الغذائية التي تعرضت لتغيرات وراثية مثل: الربو، السرطان، أمراض القلب.
3. **المخاطرة الاقتصادية:** وتتضمن ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستويات الأمن الوظيفي.

---

[1] أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي " بحثا عن الأمان المفقود "**، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص ص:33-207-292.

4. **المخاطرة الاجتماعية:** ومثال على ذلك تدهور معدلات الأمان على مستوى الشخصي وارتفاع معدلات الجريمة، وكذلك ارتفاع معدلات الانفصال والطلاق[1].

سادسا- الآثار المتوقع حدوثها نتيجة مجتمع المخاطر:

- أصبحنا أعضاء في جماعة أخطار عالمية فالأخطار لم تعد شؤونها داخلية لدولة ما كما أن أية دولة، دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماما وهكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم التكافؤ الاجتماعي.
- أصبح تقدم العلوم يكمن في دور الخبراء في العلوم والتكنولوجيا توضيح التحولات وتصويرها على أساس المبدأ التالي: أن لا أرى مخاطرة إذن لا وجود للمخاطرة، وهذا ليزيد من حدّة الوعيّ بالمخاطرة.
- يحدد الخوف بالإحساس بالحياة حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حسن أولويات على مقياس التدرج القيم مما يؤدي إلى تغليط القوانين وزيادة حدتها أو إلى نوع من الشمولية ضد المخاطر.
- يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب، وهو يصيب كل الأفراد الأغنياء والفقراء وفي كافة المجالات[2].

لكن في الواقع لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالأضرار التي حصلت فعلاً ففيها نجد أساسا التعبير عن مركب مستقبلي، يستند في جزء منه إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضا إلى خسارة في الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم " تقوية المخاطر". هكذا تمتاز المخاطر بجزء

---

[1] منير الحمش، المرجع السابق، بتصرف

[2] أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، المرجع السابق، ص ص:30-31.

منها حكمًا إلى التكهّن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد لكنه يتهددنا إذ إن حقيقته الحاضرة تكون تحديدًا مائلة في هذا البعد المستقبلي. لنأخذ على سبيل المثال مثلاً من شهادات تقارير الخبراء حول البيئة: تفيد نصيحة الخبراء أن المناطق العميقة من الطبقة المائية الجوفية التي نستخرج مياه الشرب منها لم يلاحظ فيها إلا فيما ندر وجود تشبّع هام بالنيترات مرده إلى استخدام السماد الآزوتي. والنيترات هذه تستغرق وقتًا لتتنقى في جوف الأرض، لكننا لا تعلم كم سيستمر هذا الوضع ولا كيف يستمر. ولدينا الأسباب الوجيهة التي تحملنا على التفكير أن الطبقات المترسبّة التي تقوم بدور الفلترة لن تكون بمعزل عن الخطر. " إنّ ما نخشاه أن غسيل النيترات الحاصل حاليًا سيحتاج إلى عدّة سنوات، أو عقود من السنوات ليصل إلى الطبقات الأكثر عمقًا حيث المياه الجوفية ". بعبارات أخرى إن القنبلة بمفعول متأخر مازالت تكتكاتها ترن، وبهذا المعنى تشير المخاطر لمستقبل يجدر بنا منعه من الحدوث[1].

[1] أولريش بيك، المرجع السابق، ص ص67-68.

المحاضرة 02: نظريات علم اجتماع المخاطر

يسعى علم اجتماع المخاطر إلى الوصول إلى نظريات تفسر طبيعة التغيرات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة نتيجة التطور العلمي والحداثة، وهناك الكثير من العلماء الذين تأملوا ونقدوا المجتمعات الحديثة وتنبأ كل حسب وجهة نظره بالمخاطر التي ستشهدها، ولعل أبرزهم أنطوني غدنز وأورليش بيك.

أولا- نظرية أنطوني غدنز عن مجتمع المخاطرة:

Anthony Giddens ولد غدنز في لندن في 18 يناير1938 عالم اجتماع انجليزي معاصر، تخرج غدنز من جامعة هل سنة 1959 متخصصا في علمي النفس والاجتماع ثم حصل على درجة الماجستير من كليّة لندن للاقتصاد ثم دكتوراه الفلسفة من كلية الملك بكامبردج سنة 1961، يعد غدنز أحد أبرز علماء الاجتماع المعاصرين، نشر مالا يقل عن 34 كتابا[1]. فهو أبرز منظر اجتماعي بريطاني في الحقبة الأخيرة، وفيلسوف ذو رؤية عميقة، تولى منصب مدير جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومستشار توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق. وقد اهتم بدراسة الفعل الاجتماعي وبواعثه وأهدافه ومقاصده، والواقع الوجودي للحياة الحديثة وبخاصة طابعها الاقتلاعي، والمواقف الثاقبة الناتجة عن "التحول اللغوي" فى الفلسفة، ودور الفعل في صياغة الواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة. وبذلك يشارك غدنز العديد من علماء الاقتصاد، وعلماء السياسة، وعلماء الاجتماع وفلاسفة الحياة والأخلاق واللغة، يشاركهم اهتمامهم بالفعل ذلك أن الإنسان لا يوجد

---

[1] أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص:50.

إلا بقدر ما يعمل وبالعمل يتحقق الإنتاج ويتقدم المجتمع، وتصنع الذات، ويتفاعل البشر مع بعضهم البعض[1] .

ربما كان عالم الاجتماع الانجليزي أنتوني غدنز هو الذي أبرز بقوة العلاقة بين العولمة والمخاطر، يقول أنتوني غدنز في كتابه علم الاجتماع:

" تؤدي العولمة إلى نتائج بعيدة المدى وتترك آثارها على جوانب الحياة الاجتماعية جميعها تقريبا غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر، تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها، وبوسعنا دراسة هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالا جديدة من الخطر، تختلف اختلافا بيّنا عما ألفناه في العصور السابقة. لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما المخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نحدد مصادره وأسبابه أو نتحكم في عواقبه اللاحقة ".

توجد علاقة وثيقة تربط المرض بالعولمة، ذلك أن ابتكار النقل بالحاويات والوسائل الجديدة لتجميد الأطعمة – وهي ابتكارات ترجع إلى بضعة قرون فقط – تعني إمكان تخزين الأطعمة لفترات طويلة وشحنها إلى مختلف أنحاء العالم . ومنذ ذلك التاريخ شرع كل من يعيشون في بلدان ومناطق الوفرة الكبيرة في إتباع أسلوب الحمية أي النظام الغذائي . معنى هذا أن كل امرئ أخذ قرارا فاعلا بشأن كيف وماذا يأكل في ضوء الأطعمة المتاحة على مدى العالم تقريبا . وطبيعي أن اتخاذ قرار بشأن ما يأكله المرء هو أيضا قرار بشأن " الكيفية " التى يكون عليها بالنسبة

[1] ابراهيم طلبه سلكها،**أزمة العالم المعاصر ، انطوني غدنز**، في الموقع الالكتروني:
http://www.almothaqaf.com/index.php/idea2015/893153.html,16/07/2020

إلى جسمه، وتتجلى نتيجة ذلك في مرض الخلقة وليد النظام الذاتي الصارم في التغذية الذي يتبعه الأفراد الذين يعانون من توترات اجتماعية محددة وبخاصة النساء في ريعان الشباب[1] .

وهكذا استطاع غدنز بهذه العبارات المركزة أن يصوغ مشكلة البحث في موضوع المخاطر وأن يحدد علاقتها الوثيقة بالعولمة. ولعل مما يضيء الجوانب المعتمة في موضوع علاقة المخاطر بتطورات المجتمع الصناعي تعقب التاريخ السياسي والمؤسسي له باعتباره مجموعة قواعد نشأت من خلال صراعات متعددة للتعامل مع مخاطر هذا المجتمع وضروب عدم الأمان التي صاحبت تطوراته المتعددة[(2)].

ولابد من الإشارة إلى تطور نظام التأمين الذي واكب صعود الرأسمالية الصناعية لأنه كان نظامًا فعالاً يقي الأفراد من عواقب المخاطر أيا كان نوعها.

وقد ترتب على اتساع مجالات المجتمع الصناعي واقتحامه لمجالات مستحدثة مثل غزو الفضاء وغيرها، أن نشأت الحاجة إلى تنمية طرق حساب المخاطر الذي اجتمعت فيه العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية لاستحداث مناهج منضبطة لحسابها، لأن هناك قرارات سياسية واقتصادية وتكنولوجية ومالية بالغة الأهمية سيتوقف إصدارها على دقة حسابات المخاطر، وهناك ثلاثة أنواع من المخاطر، هي المخاطر المصنعة والمخاطر البيئية والمخاطر الصحية.

المخاطر المصنعة التي تم ذكرها ونتج عنها المخاطر البيئية، حيث يعود جزء كبير منها إلى التدخل الإنساني في مجال البيئة الطبيعية واندفاع الرأسمالية

---

(1) إبراهيم طلبه سلكها، المرجع السابق

(2) أنتوني غدنز، المرجع السابق ص:140.

المتوحشة بمشاريعها العملاقة في الصناعة والزراعة لاستنزاف الموارد الطبيعية، مما أحدث خللا في التوازن البيئي. ويكفي أن نشير إلى ظاهرة الاحتباس الحراري وآثاره على الغلاف الجوي للأرض فقد تبين في السنوات الماضية أن حرارة الأرض أخذت في التزايد بفعل احتباس الغازات الضارة داخل الغلال الجوي، وينطوي الاحتباس الحراري على نتائج مدمرة.

وتأتي أخيرًا للمخاطر الصحية وأبرزها ولاشك ظهور أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة مثل الإيدز بالنسبة للبشر من ناحية وجنون البقر من ناحية أخرى، وترد بعض التفسيرات انتشار هذه الأمراض– في حالة جنون البقر مثلا– إلى تزايد استخدام المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري، وفي مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة حدّة الحملات ضد المحاصيل الزراعية المصنعة جينيًا.

لذلك ميز أنطوني غدنر بين نوعين من المخاطر:[1]

أ. **مخاطر خارجية:** وهي ما ارتبط بالتقاليد والطبيعية (الأوبئة والفيضانات والمجاعة والجفاف والبيئة...) والتي تحدث خارج إرادة الإنسان.

ب. **مخاطر مصنعة:** وهي التي يتدخل فيها الإنسان بإرادته والتي تنجم عن قصور وقلة خبرة الإنسان.

مما سبق نجد أن أنتوني غدنز يرى أن البشر يواجه العديد من المخاطر غير أن ما يواجههم اليوم يختلف نوعيا عما صادفوه في الماضي، حيث أننا نواجه اليوم

---

[1] أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص:50.

أنواعًا جديدة ومتزايدة من المخاطر المصنعة أي مصادر الخطر الناجمة عما لدينا من معرفة وثقافة، وأثّر الجمع بين هذين العنصرين على عالم الطبيعة حولنا، وتعتبر أكثر المخاطر البيئية والصحية التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة من أبرز الممثلة عن المخاطر المصنعة الناجمة عن تدخل البشر في العالم الطبيعي[1].

إذن يندرج كل من التهديد وعدم الأمان دائمًا بين شروط الوجود الإنساني الأمر الذي كان ينطبق بشكل أقوى في الماضي عما هو حاليًا بمفهوم معيّن، حيث كان تهديد الفرد وأسرته بالمرض والوفاة المبكرة أو تهديد الجماعة بسبب الجماعات والأوبئة أكبر كثيرًا في العصور الوسطى من اليوم، ولكن يجب أن نفرق بين ذلك وبين دلالة المخاطرة التي ارتبطت منذ بدايات العصر الحديث بالأهمية المتزايدة في عملية التحديث لكل من اتخاذ القرار وعدم الأمان والاحتمالية. وتتعلق دلالة المخاطرة بأخطار مستقبلية أصبحت موضوعات الحاضر، غالبًا ما تنتج عن نجاحات التمدن والحضارة. كما أنها تتيح إمكانية تعبئة جديدة بعد- يوتوبية للشعوب، لاسيما- كما سبق وذكرنا- تلك المبادرات الكونية ضد التغيّر المناخي والتحالفات المتغيرة بين حركات المجتمع المدني والدول والكيانات الاقتصادية الكبرى[2].

ومع ذلك يرى غدنز أن عصرنا ليس أكثر خطورة من العصور السابقة ولكنه شهد تحولا في توازن المخاطر والأخطار ما جعل المخاطر المخلفة التي نخلقها بأيدينا أشد حظرا وأثرا من المخاطر الخارجية هذه المخاطر المخلفة (المصنعة)، جعلت النظرة للعلم تتغير حين تراجعت النظرة العلمية والعقلانية... وهو يسمي

---

[1] المرجع نفسه، ص ص:140-141.

[2] أولريش بيك، المرجع السابق، 2013، ص22.

مجتمعنا اليوم بـ (عصر ما بعد نهاية الطبيعة) ومجتمع (ما بعد نهاية التقاليد)، وهو لا يعني أن الطبيعة قد انتهت تمامًا وإنما هو يقصد أن ما بقيّ من الطبيعة والبيئة من الشيء القليل جدًا جعل العالم يبدو وكأنه يعيش حالة ما بعد الطبيعة ونفس الأمر بالنسبة للتقاليد، فيعرف أنطوني غدنز في كتابه (عالم منفلت) كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، والمخاطرة على أنها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليا في علاقاتها بالاحتمالات المستقبلية، كما يقول أنها هيّ القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغير والذي يريد أن يحدد مستقبله ولا يتركه لدين أو التقاليد أو القوى الطبيعية.

ثانيا- نظرية أورلش بيك عن مجتمع المخاطرة:

يمكن القول أن الرائد الذي فجر قضية المخاطر ووضعها على قائمة جدول أعمال العلم الاجتماعي المعاصر هو أولرش بيك أستاذ علم الاجتماع الألماني حيث أصدر كتابا شهيرا أثر في أجيال من الباحثين، وهو كتاب « سوسيولوجيا المخاطر » الذي كتب أولا بالألمانية ثم ترجم من بعد إلى الفرنسية والانجليزية. وله كتب أخرى في الموضوع يتعمق فيها في بحث مختلف قضايا المخاطر.

ويرى أورلش بيك أن مجتمع المخاطرة قد ظهر مع منتصف القرن 20 وهو مجتمع ساخط على تبعات الحداثة السلبية، يبحث في كيفية إدارة المخاطر بالوقاية والعلاج معًا وهو ما أوضحه في كتابه (مجتمع المخاطرة) الذي كتبه عام 1986، مشيرا إلى أن المجتمعات في نصف القرن 20 باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها وإدارتها وهو ما أسماه (بعقد المخاطر)[1].

وفي موضع آخر تحدث عن الفرق بين مجتمع المخاطرة ومجتمع المخاطرة العالمي، حيث يرى بأن المجتمع العالمي تنتشر المخاطر في مختلف الأقطار، وقد نسبت هذه الأخطار إلى العولمة وانسيابية التدفق وتحدي الحدود القومية دورًا بالغًا في عولمة الأخطار ومنه توسيع نطاق عدم الأمان المصطنع.

إن مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين باتت مرغمة على مواجهة سلبيات الحداثة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمجابهة تحدياتها وإدارتها، وهو ما أسماه بـ « عقد المخاطرة » أي مدى القدرة على التحكم في التهديدات والأخطار

---

[1] أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي " بحثا عن الأمان المفقود "، المرجع السابق، ص ص:20-23.

الناجمة عن الصناعة والقدرة على تعويضها... غير أنه في كتابه الآخر الذي كتبه بعد عشرين سنة من ذلك وهو كتاب « **مجتمع المخاطرة العالمي، بحثا عن الأمان المفقود** » عام 2006، قد فرق فيه بين مجتمع المخاطرة ومجتمع المخاطر العالمي، حيث هنا يظهر جليا أنه يتحدث عن « مجتمع عالمي » تنتشر فيه المخاطر والأخطار في مختلف الأقطار، أو كما وصفها (المخاطر الطيارة، أي التي تطير من مكان إلى مكان آخر دون أن نقدر على مسكها وإخضاعها أو التحكم فيها !)، ولعبت فيها العولمة وانسيابية التدفق وتخطي الحدود القومية دورًا بالغًا في: عولمة المخاطر والأخطار، ومنه توسيع نطاق عدم الأمان المصطنع حيث عملت على عولمة المخاطر والأخطار وتسجيل اللحظة الكوزموبوليتانية (اللاقومية)، مع تراجع الدولة القومية فبات ضروريا أن يتم فهم المخاطر في سياق عالمي وهو ما يسميه بـ « الكوزموبوليتانية المنهجية » بعدما كانت تفهم في سياق قومي داخلي « القومية المنهجية ».

وتتنوع المخاطر والأخطار التي يعكف علم الاجتماع المخاطر على دراستها لتشمل مخاطر الدمار البيئي مثل تلوث الهواء والبحار، الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري وثقب الأوزون والأمطار الحمضية والزراعة الوراثية وتناقص الثورات الباطنية والمياه الجوفية، تقلص المساحات الغابية والثورة السمكية... إلخ. إضافة إلى مخاطر التجارب النووية وتخصيب اليورانيوم وأسلحة الدمار الشامل والحروب الكيماوية والأوبئة الفتاكة مثل أنفلونزا الخنازير والطيور وجنون البقر والإيدز، الاستنساخ وغيرها، كما أن هناك مخاطر متعلقة بالأمن القومي والعالمي مثل التطرف الإيديولوجي والإرهاب الدولي وغيرها من المخاطر التي شهدها العالم مؤخرا والتي أثرت لا محالة على المجتمع الإنساني أفرادا وجماعات، حيث تراكمت

وتوسعت إلى أن طفت على السطح منذرة بمستقبل كارثي يهدد أمن العالم دون استثناء أغنياء العالم وفقرائه.

منطلقات أورلش بيك في نظريته: فينطلق أورلش بيك من ثلاث منظورات وهي:

1. **العولمة:** حيث عملت على عولمة المخاطر والأخطار وتجسيد اللحظة اللاقومية مع تراجع الدولة القومية فبات من الضروري أن يتم فهم المخاطر في سياق عالمي بعد ما كانت في سياق قومي داخلي.
2. **التصوير والإخراج:** وهو يعني أن المخاطرة أمر كارثي متوقع ومتنبأ به يتم إخراجه وتصويره بصفته موقفا ذا مصداقية، ما يكسبه الصفة الحقيقية فيشكل بصورة نمطيّة ذهنية في عقول الناس بأن الكارثة حاضرة بينهم، أي أن مستقبل الكارثة حاضرا، الأمر الذي يهدف غالبا إلى منعها وتفاديها والتصوير السينمائي للمخاطرة لا يعني تزوير الحقيقة من خلال تزوير مخاطر غير حقيقية، وإنما هو عرض سياسي إعلامي للجمهور حتى يدركوا مستقبل المخاطرة ومنه يتم تفادي الوقوع في الكارثة من خلال التأثير عل القرارات الحالية وحسن إدارة الوضع والتحكم فيه.
3. **المقارنة بين المخاطر البيئية والاقتصادية والإرهابية:** انطلق **بيك** في تحليله في ثلاث منطقيات للمخاطر الكونية وهي: مخاطر بيئة، مخاطر اقتصادية مالية، مخاطر الإرهاب فاعتبر أن المخاطر البيئة والاقتصادية أي عن حسن نيّة، أما مخاطر الإرهاب فهي أي عن سوء نيّة ويربط بيك كل هذه المخاطر بثقافة المجتمع الناشئة فيه وفق ما أسماه بـ « الإدراك الثقافي للمخاطر»، وهو أن كل مجتمع له تقييميه الخاص لمستوى المخاطر ودرجتها، وكلما قلت إمكانية تقدير الخطر اكتسب الإدراك الثقافي المتنوع المخاطر ثقلا أكبر وتنوعت المخاطر

والأخطار التي يعكف علم الاجتماع المخاطر على دراستها لتشمل مخاطر الدمار البيئي مثل: تلوث الهواء والبحار والغازات الدفينة...[1].

إن " الإخراج السينمائي " لا يعني هنا ما تتضمنه الكلمة في اللغة الدارجة من تزوير للحقيقة من خلال تضخيم مخاطر " غير حقيقية ". كما أن التمييز بين المخاطرة بوصفها كارثة متوقعة والكارثة الفعلية يجبرها أكثر على تناول دور الإخراج السينمائي، لأنه من خلال الاستحضار فقط أو بالأحرى التصوير والإخراج للمخاطرة العالمية، يصبح مستقبل الكارثة حاضرًا، الأمر الذي يهدف في الغالب إلى منعها وتفاديها، من خلال التأثير على القرارات الحالية. عندئذ قد يكون التكهن بالمخاطرة " نبوءة تناقض ذاتها "، الأمر الذي يتضح بشكل مثالي في الجدل الدائر حول التغيّر المناخي، الذي ينبغي أن يعوق تغيّر المناخ ويحده[2].

ويمكن الفارق الجوهري بين الأخطار البيئية والاقتصادية من جانب، وبين التهديد الإرهابي من جانب آخر في أنه في الأخير تحل النيّة والعمد محل المصادفة، حيث تتميز الأخطار البيئية والأخطار الاقتصادية بناء على التيارات المالية العالمية– ورغم كافة الاختلافات– من خلال قائم مشترك فيجب فيهما في جدلية الخير Goods والشر Bads، بوصفها آثارها جانبية تستلزمها الصدفة لقرارات في عملية التحديث، ولكن ذلك لا ينطبق في حالة الإرهاب الجديد فهنا تزال قواعد العقلانية الخاصة بحسابات المخاطرة السائدة حتى الآن لأن القصد يحل محل الصدفة وسوء النيّة يحل محل حسن النيّة[3].

---

[1] أولريش بيك، المرجع السابق، ص:25.

[2] أولريش بيك، المرجع نفسه، ص34.

[3] أولريش بيك، المرجع نفسه، ص ص41–42.

كما ركز على مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل مقترنا بحالات يلوح فيها إمكان استخدام العنف الجمعي. صحيح أن انتهاء الحرب الباردة حد من إمكان وقوع مواجهة نووية يمكن أن تدمر الحياة البشرية على الأرض بيد أن الخطر لم ينتف تماما . وتوجد الآن حوالي خمس عشرة دولة تملك أسلحة نووية، وتزايد العدد منذ نهاية الحرب الباردة بسبب ظهور عدد من الأمم النووية الجديدة عقب سقوط الاتحاد السوفيتي . وبات انتشار الأسلحة النووية أمرا مرجحاً نظرا إلى الأعداد الكبيرة من المفاعلات " السلمية " الموجودة الآن ولها قدرة على إنتاج البلوتونيوم، علاوة على التجارة العالمية ذات الصلة عمليا في هذا الشأن [1].

[1] ابراهيم طلبه سلكها، أزمة العالم المعاصر ، مرجع سابق

المحور الثاني:

المخاطر طبيعة المجتمعات المعاصرة

- **المقاربة الإثنية للمخاطر**
- **تمثلات وتصورات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات**

المحاضرة 03: المقاربة الإثنية للمخاطر

أولا- مدخل مفاهيمي:

1/ مفهوم الإثنية:

لغة: لفظ الإثنية Ethnecity مشتقة من الكلمة اليونانية Ethnos، والإثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي والاجتماعي للدولة المدينة Polis cite، والإثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية، ويقصد كذلك بالإثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين.

وهي حسب اريكسون (Erikson)؛ نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم، وقد شاع استخدام لفظ الإثنية بين السياسيين وعلماء الاجتماع منذ خمسينيات القرن العشرين للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وأي سمات أخرى كالأصل والملامح الجسمانية تعيش في إطار مجتمع واحد، في جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات، فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا تعرف بالنظر إلى المؤسسات السياسية، ولكن بالنظر إلى العلاقات التي تربط أفرادها كالدين واللغة والروابط الإقليمية[1].

مصطلحات متعلقة بالإثنية:

- **الإثنية والعرق:**

---

[1] محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص:01.

قبل ماكس فيبر (Max Weber) كان ينظر للعرق والإثنية على أنها جانبين من نفس الشيء وفي حوالي عام 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا، فمقدمة (Weber) حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية، تعتبر الإثنية والعرق منقسمان عن بعضهما البعض، وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الإثني، فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الإثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل.

كما يلاحظ حسب بيل اشكروفت (Bel ashcroft) وهيلين ترني (Helen Tevny) أن الفرق بين الإثنية والعرق كبير جدا؛ فالإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت.

- **الاثنية والأقلية:**

اختلفت المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي ومنهم من استخدم معيار الوضع السياسي والاجتماعي ومنهم من جمع بين المعيارين السابقين.

- **أنصار المعيار العددي:** يعتمد أنصار هذه الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها.
- **أنصار الوضع السياسي الاجتماعي:** تتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.

- **أنصار الدمج بين المعيارين:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع. كما أنها مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة وغير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها.

- **الإثنية والقومية:**

القومية هي حركة سياسية وفكرية تسعى لجمع الأمة في وحدة سياسية على خلاف الأمة، وبالتالي القومية تشمل الأمة والعكس غير صحيح، أما الإثنية هي حركة قومية إذ تجاوزت شعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم[1].

2/ الجماعة الإثنية:

من المفهومات الرئيسية في علم الاجتماع، مفهوم الجماعة الإثنية، الذي يشير إلى جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة وغيرها من الخصائص، ومن بين الخصائص التي تميزها عن غيرها من الجماعات أن عضوية الجماعة غير تطوعية، أي أن أفراد الجماعة يولدون فيها ويرثون خواصها الإثنية كالدين واللغة أو لون البشرة، ثم يكتسبون بالتدرج بقية خواصها الثقافية، كما تتسم بالتزاوج الداخلي إلى حد ما، ولديها مطالب ثقافية كاللغة والعادات والتقاليد، وسياسية كالاستقلال الإداري، ومسألة الأرض والمناصب العامة، واقتصادية كالتوزيع العادل للثروات ومبدأ تكافؤ الفرص[2].

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص:84.

[2] أنتوني غيدنز، المرجع السابق، ص ص:313-314.

هذا بالنسبة لمفهوم الإثنية والمفاهيم المقاربة لها، لكن كيف يمكن للتنوع الإثني أن يشكل مخاطر على المجتمع، وكيف يمكن تجاوزها ؟

إن التنوع الإثني هو مظهر شهدته كل المجتمعات الإنسانية حتى التي كانت مغلقة، ذلك أن التغيرات المعاصرة جعلت منها مجتمعات تضم جماعات مختلفة سواء في الأصل أو اللغة أو الدين أو غيرها من الخصائص، وهي تحاول جاهدة أن تتجاوز أية اختلافات وأن تجد لنفسها إطارا يوحدها، لكن هناك أسباب متنوعة قد تؤدي إلى وجود صراع قد يولد نزاعا إثنيا، مما يشكل مخاطر على المجتمع وأفراده.

ثانيا– المقاربات الإثنية للمخاطر:

لقد حاول الكثير من الباحثين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع مناقشة النزاع الاثني، وما يشكله من مخاطر على المجتمع من خلال من مجموعة من المقاربات:

- **المقاربة النشوئية:** أو الأولية التي تركز على أنه كلما كانت هناك اختلافات في الهوية بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى الصراع بسبب عدم تقبل الآخر مقابل الأنا مما يعمق الإحساس بوجود حدود بين الجماعات، حيث يرى في هذا الصدد صامويل هانتغتون في كتابه صدام الحضارات أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم انبعاث الهويات والثقافات والفروق الثقافية بين الشعوب تهدد استقرار الدول والجماعات، ولا يقتصر ذلك على دول العالم الثالث، بل حتى العالم المتقدم، كما طرح فكرة نزاعات خطوط الصدع، واعتبر فيها أن الاختلاف الثقافي والحضاري بين الوحدات السياسية مصدره أن الدول المتجانسة من حيث القيم هي أكثر استقرارا، لكن هذه النظرية لقيت انتقادات كثيرة من أهمها أن الاختلاف الثقافي والإثني قد يؤدي إلى التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية.

- **المقاربة الوسائلية:** اعتبرت أن الفواعل السياسية على المستوى الداخلي يعملون على تسييس الظاهرة الإثنية باستعمال وسائل الضغط، كوسائل الإعلام لتفعيل النزاعات من أجل مصالحهم الخاصة، ولعل الاستعمار هو أكثر الفواعل الخارجية التي ساهمت في خلق النزاعات الإثنية لتحقيق أهداف المستعمر، وهذه النظرية أيضا لاقت انتقادات حيث استمر النزاع الاثني في العديد من الدول بالرغم من تلاشي الاستعمار فيها.
- **المقاربة البنائية:** التي ترى أن التأثير السلبي بين الدولة كبنية والجماعات الإثنية كأعضاء يؤدي إلى النزاع، وتأثير الهوية لما هو داخلي وما هو خارجي يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات وحتى النزاع بين الجماعات.
- **المقاربة الإثنواقعية:** التي تركز على القلق والخوف من التعرض للهيمنة الثقافية والقلق الذي يصيب الأفراد حول حياتهم وسلامتهم الجسدية مما يولد فوضى داخل المجتمع وتؤدي إلى معضلة أمنية خاصة في ظل غياب إدارة الدولة وفرض النظام، وبالتالي فالنزاع الإثني يعود إلى غياب سلطة شرعية تقلص الشعور بالخوف والقلق.
- **المقاربة الليبرالية:** إن غياب حقوق الإنسان والتنمية والتوزيع غير العادل للثروة بين الجماعات الإثنية والدولة وانغلاق الدول التي تشهد نزاعات إثنية عن العالم الخارجي هي عوامل للنزاعات الإثنية[1].

قدم مجموعة من الباحثين اقتراح مجموعة من الآليات لإدارة النزاعات الإثنية للتقليل من مخاطرها نوجزها فيما يلي:

---

[1] عادل حارش، **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية (الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين)**، المركز الديموقراطي العربي.

- **آلية الحوار**: حسب هال سوندرز (Haal Sondress) تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا لإدارة النزاعات، فالحوار كعملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها البشر إلى بعضهم البعض بعمق ليتغيروا ويتعايشوا "، فقد أثبت جديتة في كثير من النزاعات الإثنية.
- **الدولة الاتحادية: (Consioational)** يعتبر نموذج الدولة الاتحادية من أهمّ النماذج التّي أثبتت قدرتها في إدارة مشكلة التعدد والنزاعات؛ فهو يفعل دور الولايات المحلية والإدارة الإقليمية ويجعلها قادرة على تنظيم صفها وتقبل فكرة الاختلاف، مثلما هو الحال في الهند ونيجيريا وجنوب إفريقيا حيث أثبتت تجارب هذه الدول قدرة نموذج الدولة الاتحادية في التخفيف من حدة النزاع الإثنية.
- **آلية التفاوض: (Négociation)** يشبه التفاوض الحوار، إلاّ أنّ التفاوض يغلب عليه الطابع الرسمي، حيث يمكنه إنهاء النزاع لكّنه لا يستطيع خلق سلام حقيقي بين الجماعات والشعوب، فهو يخلق بديل سياسي بدل العنف، إضافة إلى هذا يعتبر التفاوض إحدى وسائل التغلب على أي انسداد يحدث بين الأطراف بغية الوصول إلى وضع جديد هو الوقاية من النزاع وخلق علاقات قائمة على أساس التعاون.
- **آلية الوساطة:(Mediation)** تعرف الوساطة بشكل عام على أنّها تدخل الطرف الثالث (دولة منظمة، فرد ذات نفوذ...) في النزاع بين طرفين أو أكثر بحيث تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة والتوفيق بين مصالحها المتضاربة عبر المفاوضات، فهو يحاول فتح قنوات الاتصال بينها وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى حل للنزاع.
- **آلية التدخل:(Intervention)** حسب روغان ((Rogan يعتبر التدخل من الآليات لإدارة النزاع وحله يحدث عند زيادة انتهاك حقوق الإنسان، وإشاعة الشعور بالإقصاء وإيقاظ المشاعر الانفصالية وبالتّالي يصبح التدخل هنا سيد الموقف شرط أنّ يكون الطرف المتدخل غير منحاز لطرف ما، مثل تدخل القوات المشتركة لمنظمة الإيكواس وفرنسا (AFISMA) في شمال مالي، وتعتبر

آلية التدخل أحد الآليات القصرية التّي عادة ما تستخدمها الدول الكبرى كذريعة للتدخل في الدول التّي تعاني من النزاعات من أجل مصالحها[1].

[1] المركز الديموقراطي العربي، **النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية، الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين:** في الموقع الالكتروني:www.femocraticac.P=2346

المحاضرة 04: تمثلات وتصورات المخاطر حسب التنوع الثقافي للمجتمعات:

أولا- مدخل مفاهيمي

- **التصورات الاجتماعية:**

لغة: التصور هو إدراك الشيء بالعبارات المفردة.

ويعتبر **إميل دوركايم** التصورات الاجتماعية أنها ظواهر تتميز عن الظواهر الطبيعية بمجموعة من الخصائص المميزة ولها أسباب... وفي نفس الوقت هي أسباب....، وإنتاج التصورات لا يكون بسبب الأفكار التي تشغل بال الأفراد بل هي نتاج حياتنا والعادات المكتسبة والأحكام المسبقة والميول والرغبات التي تحركنا، وبالتالي تشكل سماتنا الأخلاقية، وكان يرمي من خلال هذا التعريف إبراز التفكير الجماعي مقارنة بالتفكير الفردي، حيث يؤكد دوركايم أن الفرد يتصرف من خلال الجماعة، ويعتبر التصور أو التمثيل كتأثير من طرف مظاهر المجتمع على مظاهر الفرد، فالتصور الفردي هو ظاهرة نفسية، أما التصور الاجتماعي فهو يتكون من ظواهر نفسية واجتماعية وهو نتاج التمثلات الفردية من خلال الأنساق الاجتماعية، وبذلك يشير مصطلح التصور الاجتماعي إلى مجموعة من القيم والأفكار والمعتقدات والممارسات التي يتقاسمها الأفراد مع مجموعة اجتماعية وجماعات مشتركة[1].

- **التمثلات الاجتماعية:**

---

[1] عادل حارش، المرجع السابق، ص ص:18-19.

يقول سورج موسكوفيتشي أن عصرنا هذا عصر التمثلات الاجتماعية والتي تعني الانتقال من الوصف المباشر للمواضيع المدركة إلى مرحلة التفسير بدلالاتها الاجتماعية والقيمية والمعرفية، وتنقلنا من اللفظي بالصيغة التعبيرية إلى ما هو ملموس وقابل للمعاينة، والذي يعكس الحقيقة الواقعية داخل الأوساط الثقافية والاجتماعية.

ويشير مفهوم التمثل إلى العملية التي يستوعب فيها الذهن المعطيات الخارجية أي معطيات الواقع بعد أن يحتك بها الفرد ويضفي عليها مستويات الشخصية المختلفة، ويؤدي ذلك إلى أن تتجمع لدى الفرد صور عن تلك المعطيات بشكل حصيلة هذا الاحتكاك فتكون بالتالي تمثيلا لها[1].

الفرق بين التمثلات والتصورات:

- **التصورات:** انعكاس لوقائع اجتماعية.
- **التمثلات:** ترتبط بالواقع وتحدث نتيجة التصورات.

ومع ذلك يمكن اعتبار التصورات والتمثلات وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما ويمثلان حقيقة واحدة.

- **التنوع الثقافي:**

هو وجود العديد من الثقافات في مؤسسة معينة أو في مجتمع أو في العالم، وهو عبارة عن مجموعة من الثقافات المختلفة والمتنوعة ومن أبرز الأمثلة على التنوع الثقافي، الثقافات المتجانسة والثقافة العالمية؛ وقد تشير إلى وجود العديد من

---

[1] زروق عبد الرحمان، **قاموس المصطلحات الاجتماعية والإنسانية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمار، الأردن، 2002، ص ص:24-25.

الثقافات المتنوعة والتي تحترم بعضها البعض، ويتم استخدام هذا المصطلح في الكثير من الأحيان في الثقافات المجتمعية، كما أنها من الممكن أن تكون من الأسباب الرئيسية للعولمة، وتختلف الثقافة بشكل عام في الكثير من المجتمعات مثل التقاليد واللباس واللغة وبوجود العديد من الاختلافات بين المجتمعات في كيفية تنظيم أنفسهم وتصورهم للأخلاق بالإضافة إلى كيفية تفاعلها مع البيئة.

وتستخدم في بعض الأحيان عبارة « التنوع الثقافي » بمعنى تنوع المجتمعات البشرية أو الثقافات في منطقة معينة أو في العالم ككل، وكثيرا ما يقال أن الثقافات المختلفة تكون سببا للعولمة وهو أن يكون لها أثر سلبي على التنوع الثقافي في العالم، لذلك فالتنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل[1].

ثانيا- علاقات الثقافة بالمخاطر:

لا يوجد تعريف واحد للثقافة كما هو معروف في التراث العلمي، وجاء في العديد من التقارير العالمية عن المخاطر والكوارث، أن الكثير من المعتقدات وأنواع السلوك المتصلة بالمخاطر كيف تظهر في تعامل الأشخاص مع الكوارث الطبيعية، وأن الأنظمة الاجتماعية والسياسية التنظيمية تحتل بدورها مكانة في عملية بلورة الثقافة.

ومن المهم أن نفهم الثقافة نظرا لكونها تجسد المعتقدات التي تشير على الأشخاص بالخطوات التي يتعين عليهم اتخاذها عند وقوع الكوارث، كما أنها تفسر طريقة تطبيقهم لمفهوم البعد عن مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيير المناخ، وتكمن

---

[1] عبد الرحمن زروق، المرجع السابق، ص ص:45-46.

أهمية الثقافة أيضا في دورها في زيادة التعرض إلى المخاطر أو الحد منه وتشكل كل ثقافة عبر مفاوضات متواصلة بين مختلف المجموعات الاجتماعية وتشمل:

- التوترات بين الأجيال.
- التعليم النظامي.
- أوجه التفاعل بين سائر المجموعات الدينية والعرقية.
- التفاعل والنزاعات بين الأهالي والأطراف الخارجية.
- الممارسات أو الثقافات القائمة على النفوذ.

وبشكل تفصيلي يمكن أن نتكلم عن علاقة الثقافة بالمخاطر في موضوع الصحة مثلا، حيث ترتبط المخاطر الصحية بالحياة اليومية وبالثقافة بوصفها تعبيرًا عن الممارسات التي لا تقبل جميع إجراءات الصحة العمومية، إذا كانت تتعارض مع معتقدات راسخة، فمثال ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، فالكثير من الأشخاص بفعل الثقافة السائدة في المجتمع لا يصرحون بأنهم مرضى ويحملون هذا المرض مما يشكل خطرًا على حياتهم وعلى حياة الآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأمراض التي تعتبرها الجماعات في صنف الأمراض المتعلقة بالجانب الأخلاقي والتي تشكل وصمة عار على الفرد فتجعله يشكل خطرًا على المجتمع[1].

كما تعود الكثير من الأمراض في عصرنا إلى الإفراط في الاستهلاك، واتضح في الوقت نفسه استمرار الفوارق الاجتماعية والمالية أمام الصحة والمرض رغم انتشار المساواة وتكافؤ الفرص والعلاج المجاني، كما تؤكد الكثير من الدراسات على أن متغيرات السن والجنس والطبقة والمستوى التعليمي لها آثار واضحة في توزيع الصحة والمرض في البلاد الغنية واستمرار أمراض سوء التغذية والمجاعات

---

[1] أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص:135.

في الدول الفقيرة، وفي خمسينات القرن الماضي ارتفع عدد المطاعم التي تهتم بالوجبات السريعة الغنية بالبروتين الحيواني والتي ظهرت معها الأمراض المزمنة مثل السكري والقلب والسرطان[1].

كما أن المخاطر تتوزع بشكل خاص تبعا للشرائح الاجتماعية أو الطبقات، شأنها شأن الثروات لكن بشكل النقيض لها، فالثروات تتراكم من الأعلى أما المخاطر فتتراكم من الأسفل، إن الإنسان غير المتعلم بما فيه الكفاية، فإن خطر تعرضه ليصبح عاطلا عن العمل يكون مرتفعا عما إذا كان صاحب أهلية أعلى، كما أن المخاطر المتعلقة بطبيعة العمل هي مخاطر تتوزع بشكل غير متساوٍ تبعا للوظائف والمناطق السكنية المعدة للإيجار الرخيص والتي يسكنها أصحاب الدخل الضعيف المحاذية لمراكز الإنتاج الصناعي تكون عرضة لمختلف المواد الملوثة للهواء والماء والتربة[2].

كذلك، فإن العدد الأكبر من المخاطر قد توزّع بشكل خاص إما تبعًا للشرائح الاجتماعية أو للطبقات. وبهذا المعنى يتطابق مجتمع الطبقات مع مجتمع المخاطرة بشكل عريض جدًا، ويظهر تاريخ توزيع المخاطر شأنها شأن الثروات كانت خاضعة لمنطق الطبقات– إنما بشكل النقيض لها: فالثروات تتراكم من الأعلى، أما المخاطر فتتراكم من الأسفل. هكذا يبدو أن المخاطر قد أتت لتوطدّ مجتمع الطبقات أكثر ممّا أتت لتلغيه فإلى جانب الشحّ في التموين يضاف الشحّ في الأمن إلى جانب وفرة في مخاطر يجب تحاشيها، أما الأغنياء (الذين يملكون المداخيل،

---

[1] علي كريم السيد، **التصورات الاجتماعية للمرض:** http: //www.almadapaper.net/ar/news/536224/

[2] أنطوي غيدنز، **عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة عالمنا؟**، ترجمة محمد محيي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2000، ص:71.

السلطة، الثقافة) فبإمكانهم الإجابة على ذلك بشرائهم الأمن والتحرّر من المخاطرة من خلال هذه الكوّة. " قانون " توزيع المخاطر هذا تبعًا للانتماء إلى طبقة، وما يرافقه من حدة في التنابذ الطبقي من خلال تمركز الأخطار عند الفقراء والضعفاء هو القانون المعمول به منذ زمن طويل وهو الساري حتى الآن في بعض الأبعاد المركزية للمخاطرة: حين يكون الإنسان غير متعلّم بما فيه الكفاية، فإن خطر تعرضّه ليصبح عاطلاً عن العمل يكون في أيامنا مرتفعًا بشكل واضح عمّا إذا كان صاحب أهلية أعلى، إنّ مخاطر التلوّث والتعرّض للشعاع والتسمّم المرتبطة بانجاز عمل في المؤسسات الصناعية المعنية، هي مخاطر تتوزع بشكل غير متساوٍ تبعًا للوظائف. إنّ المناطق السكنية المعدّة للإيجار الرخيص والتي يسكنها مجموعة من السكان أصحاب الدخل الضعيف والمحاذية لمراكز الإنتاج الصناعي، هي مناطق أكثر عرضة لمختلف المواد الملوّثة الموجودة في الهواء والماء وفي التربة. إن التهديد يخفض العائدات يمكن أن يستحث تسامحًا عاليًا[1].

قد يكون التعرّض للمخاطرة مرتبطًا بطبقة معينة فذلك لا يعود لفعل الفلترة وحده أو لأصحاب النفوذ الاجتماعيين، ثم إنّ الإمكانيات والقدرات في التعامل مع مواقف تتسم بالمخاطر واستراتيجيات مواجهة هذه المخاطر والتخفيف منها واستدراكها قد صارت بدورها موزعة تبعًا للعائدات ولمستوى الثقافة ؟ فالذي يملك وسائل مالية كافية على المدى الطويل بإمكانه أن يحاول الخلاص من المخاطر من خلال خياره لمكان إقامته وشكل منزله (أو من خلال امتلاك مكان إقامة ثان، وإمكانية حصوله على فرص إلخ)، وينطبق الأمر نفسه على الغذاء وإمكانية الوصول إلى الثقافة والعلاقة مع الغداء والمعلومة المترتبة عن ذلك[2].

---

[1] أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، المرجع السابق، ص ص80-81.

[2] أولريش بيك، المرجع نفسه، ص ص81-82.

وتكون المخاطر الطبيعية أشد وطئًا على الفقراء، وينشأ التفاوت في نسبة القابلية للتضرر جراء الأخطار الطبيعية من اتساع الهُوى في الوصول للموارد وقدرات الحد من المخاطر المتعلقة بالفقر والانقسام الطبقي الاجتماعي والثقافي. وتتطلب مواجهة هذه العوامل ومدى تأثيرها السلبية على التنمية وجود قواعد سليمة للمعلومات والمعرفة الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا تنمية القدرات العلمية والتقنية ذات الصلة ولاسيما في الدول النامية. تستند الأهداف ذات الصلة والخاصة بتنمية القدرة المجتمعية على المجابهة إلى المعرفة العلمية والفنية السلمية على نحو مماثل[1].

إذن للثقافة دور كبير على تصور الأفراد وإدراك السكان في المجتمعات لظاهرة المرض، وفي أجزاء كثيرة من العالم لا يزال السكان متمسكين بالتفسيرات الثقافية للمرض، فالثقافة هي التي تحدد للمريض تقييمه وتصوره لحالته المرضية ودور أفعاله تجاه المرض، فهو إما أن يذهب للطبيب أو المعالج المحلي أو الساحر، أو يتجاهل أعراض المرض ويؤكد في هذا الصدد **فوستر** تفسير المريض وسلوكه تجاه المرض مرتبط بالخلفية الثقافية والاجتماعية[2].

وترتبط الجوانب الثقافية بموقف الأشخاص أمام المخاطر بنوعين من السلوك: سلوك لا يحقق منفعة مادية ملموسة لكنه يؤدي إلى نوع من الراحة النفسية، أما الثاني فهو السلوك المعتمد والذي يؤدي إلى تكوين الثقافات التي تمكن الناس من صون وحماية سبل معيشتهم في مناطق معرضة للمخاطر وعدم الالتفاف إلى المخاطر الكبرى.

---

[1] المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المرجع السابق، ص ص1-2.

[2] محمد عباس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا، مداخل وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص:273-276.

كما تشكل علاقات القوة في بعض الثقافات جزء لا يتجزأ منها، وتؤدي إلى تغيير مفهوم المخاطر، كما تساهم الثقافة بشكل كبير في زيادة تعرّض أفراد المجتمع للخطر حيث تكون المعتقدات وأشكال السلوك المتجذرة في أنظمة السلطة إلى تعرض السكان للمخاطر، ويؤدي الدين وغيره من المعتقدات دورًا هامًا في شرح الكوارث ويساعد الناس على قبول تعرضهم للمخاطر حيث يمنحهم الدين الشعور بالطمأنينة، وتعددت الأمثلة على المعتقدات المنتشرة في العالم الذي يستند إليها الناس للتأثير في الظواهر الاجتماعية والطبيعية عن طريق إيصال أمنيتهم للآلهة[1].

ومن الأهم أن نفهم الثقافة نظرا لكونها تجسد المعتقدات التي تشير على الأفراد بالخطوات التي يتعين عليهم اتخاذها عند وقوع الكوارث، كما أنها تفسر طريقة تطبيقهم لمفهوم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتكمن أهمية الثقافة أيضا في دورها في زيادة التعرض إلى المخاطر أو الحد منها.

« فحين ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة سنة 2005 ظن السياسيون وبعض المتضررين أنه عقاب سلطه الله لكثرة ذنوبها، وألقى بعض اليابانيين باللوم على الآلهة حين باغتهم زلزال تسونامي سنة 2011، أما في إفريقيا الغربية حيث ينفجر بركان جبل الكامرون كل بضع سنوات، فقد أفاد أحد المسؤولين بتصريح عكس ما يدور بخلد العديد من الناس حين قال " عندما يغضب إله الجبل تثور

---

[1] دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص:78.

الباركين " وفي شتى أنحاء العالم، تستند مواجهة الأشخاص للمخاطر إلى الثقافة جزئيا، وخاصة الدين »[1].

وقد ظهرت المعتقدات الروحية منذ آلاف السنين في المجتمعات التي كانت تحت رحمة الكوارث الطبيعية التي لم تكن لها تفسيرات علمية، لذا لا يستغرب أن تكون لديها تفسيرات بشأن ذلك.

ولا تمنع نظرة الناس إلى الكوارث باعتبارها عقابا عن دعم جهود التأهب للكوارث ولكن يرجع أن تكون مشاركتهم في الحد من مخاطر الكوارث أكبر لو اعترف بمعتقداتهم الخاصة. لذلك يصعب على المنظمات العاملة في مجال الحد من المخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ الاعتراف بهذه المعتقدات بسبب ثقافتها الخاصة، فهي تعمل في الغالب على أساس نهج علمي لا يترك مجالا لمعتقدات مغايرة[2].

إن البشر بطبيعتهم غالباً ما ينخرطون في السلوكيات الخطرة ويعرضون أنفسهم للمخاطر وذلك من أجل تحقيق المتعة أو فوائد قليلة ومثال على ذلك القيادة بسرعة عالية، تعاطي الكحول والمخدرات أو التعرض لحمام شمسي .

ولقد أظهرت إحصائيات عن الخطر الثقافي في الولايات المتحدة أن 3/1 مجموع الوفيات يمكن أن تعزى إلى الخطر الثقافي وإن معظم هذه الوفيات يمكن الوقاية منها عند الامتناع عن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر[3].

---

[1] زاغو محمد أمين، **العولمة والمجتمع الثقافي**، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، 2011، ص ص:132-133.

[2] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، المرجع السابق، ص:140.

[3] **المخاطر البيئية**، في الموقع الالكتروني: http://ilovenvironment.ejarida.com/article/140

ثالثا- دور الثقافة في الحد من المخاطر:

قد يكون الاستهتار أو المبالغة بشأن المخاطرة بسبب فشل وشروط حسابها ومعالجتها مؤسسيًّا إلى حد ما، وينشأ مناخ أخلاقي جديد تلعب فيه القيم الثقافية التي تختلف من بلد إلى آخر دورًا محوريًّا، وكلما زاد تغلغل القيم في العلوم والتكنولوجيا قلَّ سريان سلطة الخبراء، وتكتسب البرلمانات ووسائل الإعلام والحركات الاجتماعية والحكومات والفلاسفة ورجال القانون والأدباء حق المشاركة في إبداء الرأي[1].

لذلك يجب تمكين المنظمات المختصة في الحد من المخاطر من سبر أغوار الثقافات، وعادة ما يفترض العاملون في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، أن الأهالي يتصرفون بطريقة تحد من المخاطر التي شخصتها أطراف خارجية متناسين بذلك سلوكهم الثقافي الذي غالبا ما يقوم على أنماط فكرية مغايرة.

وتعمل العديد من المنظمات المتخصصة في الحد من مخاطر الكوارث بمعزل عن واقع الحياة وتوقعات الأشخاص المعرضين للمخاطر، في حين أن هؤلاء الأشخاص لا يتصرفون بالضرورة بالطريقة التي يتوقعها العاملون في إدارة الكوارث، كما أن المنظمات كثيرا ما تعتمد على تمويل الجهات الخاصة التي ترغب في دعم الجهود للحد من مخاطر كوارث معينة، وقد لا تستطيع أو لا ترغب في التصدي لأسباب المخاطر[(2)].

لذلك، لابد أن يكون هناك نوعا من اليقظة داخل المجتمع بكل مؤسساته الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام لتلعب دور الفاعل في

---

[1] ابراهيم غرايبة، مرجع سابق

[(2)] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، المرجع السابق، ص:133.

توجيه الأفراد وتوعيتهم، كما يجب التأكيد على القيم التي تضمن للأفراد والجماعات عدم الوقوع في الانحراف والمخاطر، ويعتبر الدين القائم على منهج رباني أهم مصدر لممارسة الضبط على السلوك الإنساني ويحفظ الفرد من الانحراف الثقافي والاجتماعي، فللدين تأثير قوي في الحد من المخاطر[1].

[1] منال محمود عباس، مرجع سابق، ص:187.

المحور الثالث:

التحولات الاقتصادية والتكنولوجية لمجتمع المخاطر

- **العلم والمخاطر، أية علاقة**
- **الجانب السلبي للمخاطر**
- **التحولات الاقتصادية وأثرها على التلاحم الاجتماعي وظهور الفردانية**

المحاضرة 05: العلم والمخاطر، أية علاقة

تمهيد:

العلم هو أهم ما يسعى إليه الإنسان لعمارة الأرض، حيث لا يوجد في التاريخ الإنساني أي حضارة قد قامت بدون علم، والعلم هو أحد الوسائل الأكثر أهمية لتطور الشعوب ورخائها وتحضرها وزيادة الخبرات البشرية على مر التاريخ البشرى، والعلماء هم ورثة الأنبياء. فالإنسان لا يستطيع العيش بدون العلم ولن يستطيع أن ينهض ويتطور إلا بالعلم، فالعلم هو مقياس تقدم الشعوب ورقيها ومدى ما وصلت إليه من حضارة.

إن العلم يسهل الحياة، ويوفر الرفاهية للأفراد، وبالتقدم العلمي وصل الإنسان إلى تجاوز العديد من الصعوبات التي تعترض حياته، ولكنه في المقابل سعيه في بعض الأحيان لم يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخلاقية للعلم الذي يجب أن تكون أهدافه في خدمة الإنسانية دون الضرر بها أو يضع في عين الاعتبار الآثار السلبية لما يمكن أن ينجم عن طموحاته الزائدة مما أدى إلى إحداث الكثير من الأمور السلبية نتيجة غياب الوازع الأخلاقي وطغيان المادية والأنانية والمصالح الشخصية، لذلك لا عجب أن نجد أن العلم قد يكون له علاقة بالكثير من المخاطر التي تواجه المجتمعات المعاصرة.

أولا- أهمية العلم بالنسبة للمجتمع:

من المعروف أن العلم هو عمود بناء الحضارات وتقدمها في كل الأزمة والدول التي تسعى إلى زيادة العلم بين مجتمعاتها تقضي على الرجعية والتخلف

والفقر والجهل، فالعلم ضروري في المجتمعات كالماء والهواء ومن أهم الفوائد العظيمة للعلم على المجتمع هي: [1]

- العلم من مقومات الحياة في المجتمع؛ فلا يمكن أن تبني حضارة متطورة دون أن يكون أحد أركانها العلم لأنه هو العمود الأساسي الذي تبني عليه الحضارات وذلك من خلال إنتاج وسائل يستطيع الإنسان مواكبة العصر ويستطيع الفرد في المجتمع أن يساهم في بناء المجتمع.
- تقوية المجتمع؛ عندما يكون المجتمع مثقفا ويقرأ ستحل جميع مشاكله وتكون الحياة أفضل بكثير، فالعلم هو طريق لتسلح المجتمع بالقوة من خلال السيطرة على جميع مجالات الحياة مثل الاقتصاد والتجارة.
- القضاء على مشكلات العصر؛ حيث يستطيع الإنسان بالعلم أن يجد حلولا لكل الصعوبات التي تعترض حياته.
- هناك الكثير من الثروات التي توجد في البلاد لا تستغل بالشكل الصحيح، ولكن هذه العناصر الطبيعية لو وضعت على يد أهل العلم والمعرفة يمكن استغلالها بالشكل الصحيح لتصب في المصلحة العامة.
- تغيير الثقافات والعادات؛ إن الدول التي مازالت رجعية هي التي بقيت على عاداتها القديمة المتخلفة والسلبية، ومن خلال العلم وانتشاره بين المجتمعات يمكن القضاء على هذه العادات السيئة واستبدالها بعادات أخرى جيدة وايجابية تكون في المصلحة العامة للمجتمع[2].

---

[1] برتراند راسل، **أثر العلم على المجتمع**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008، ص ص:113-115.

[2] برتراند راسل، أثر العلم على المجتمع، مرجع سابق، ص ص:113-115.

ولقد كانت النظرة التقليدية إلى العلم والتكنولوجيا تعتبرهما أمورًا خارج نطاق السياسة، ولكن هذه النظرة أصبحت الآن نظرة بالية، فجميعنا نعيش في علاقة تفاعل مع العلم والتجديدات الصناعية أكثر مما كان عليه الحال من قبل، " فالطرق السريعة الجديدة، ومصانع إحراق القمامة، والمصانع الكيماوية والذرية والبيولوجية، ومعاهد البحوث تواجه جميعًا مقاومة من جماعات السكان التي تتأثر بشكل مباشر بوجود تلك المؤسسات، ولم يكن من المتوقع أن يقابل هذا التقدم بكل هذا الصخب، بدلاً من الاحتفاء على نحو ما حدث في بدايات التصنيع". فصناعة القرار في هذه المواقف لا يمكن أن تترك " للخبراء " وحدهم، ولكن يجب أن يشارك فيها رجال السياسة والمواطنون. وباختصار لا يمكن للعلم والتكنولوجيا أن يظلا خارج العمليات الديمقراطية، فلا يمكن الاعتماد على الخبراء بشكل آلي للتعرف على ما هو خير لنا، كما أنهم لا يقدمون لنا دائمًا حقائق واضحة، لذلك يتعين استدعاؤهم لكي يبرروا نتائجهم وسياساتهم في إطار مساءلة عامة.

ثانيا- علاقة العلم بالمخاطر:

يعد العلم من أهم منجزات العصر ومظهرًا لحياة الإنسان ورقيّه وهناك من يستغله بشكل إيجابي والاستفادة به من جانبه المضيء لما فيه من خير لذاته وللناس أجمع، وهناك من يستغل العلم بشكل سلبي وخاطئ مما يشكل ضررًا ويؤثر سلبا على المجتمع، وذلك لسوء استخدامه بحيث أصبح العلم سلاحًا ذو حدين. إن التقدم التكنولوجي الذي أثر على العالم بالابتكار والتفنن في إنتاج الأسلحة الفتاكة ولاسيما أسلحة الدمار الشامل والممنوعة دوليًا مثل القنبلة النووية والتي من آثارها تدمير هيروشيما وناكازاكي التي قتل فيها الآلاف من الناس الأبرياء، وجوانب الانحلال والفساد التي تحملها مواقع الانترنت والإدمان على الوسائل التكنولوجية الحديثة بالاستخدام المفرط لها، وهذا بحد ذاته يعتبر من أبرز المشكلات التي

أصبحت بارزة في هذا الوقت، زد على ذلك انتهاك خصوصية الأفراد بسهولة عن طريق نشر الصور والأخبار دون رقيب، بالإضافة لقدرة بعض الأفراد على انتهاك الخصوصية عن طريق تهكير الحسابات المختلفة وبالتالي تصبح صور الأفراد الخاصة عرضة للخطر دائما، كما يمكن أن يصل الخطر للأموال أحيانًا، وهذه الوسائل أيضا أدّت إلى اختفاء مظاهر التواصل الاجتماعي الفعلي فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مكان للتواصل بين الأهل والأقارب وهذا ما يشكل خطرًا كبيرًا بسبب الابتعاد عن الأطفال والأهل وتركهم طوال الوقت مع الأجهزة الحديثة بحيث يميل الفرد إلى العزلة عن المجتمع[1].

لقد أصبحت دلالة المخاطرة اليوم شديدة الآنية والأهمية في لغات التقنية والاقتصاد والعلوم الطبيعية وكذلك في لغة السياسة. وتنطبق هذه المبالغة العلنية والتهويل من شأن المخاطر على تلك العلوم الطبيعية في المقام الأول (مثل علم الجينات البشرية، طب الإخصاب، تكنولوجيا الناتو وخلافه)، التي يرى الخيال الثقافي نفسه، وقد تم تجاوزه من خلال سرعة تطور هذه العلوم[2].

ويمكن أن نستعرض بعض المخاطر التي أفرزها العلم والتقدم التكنولوجي فيما يلي:

- **قلة التواصل الاجتماعي:** أدى التطور العلمي إلى تقليل درجة تواصل الأشخاص مع بعضهم ضمن الحياة الواقعية، وصار ذلك محصورًا على مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وهذا يظهر جليًا حتى عند التقاء الأفراد

---

[1] حازم الببلاوي، **المجتمع التكنولوجي الحديث**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972، ص:64.

[2] أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود، المرجع السابق، ص25.

بأقاربهم وأهلهم، فكل واحد منهم ينكب على هاتفه الذكي، ولا يتحدث بشكل مباشر إلى من يجلس معه.

- **تطور الأسلحة وانتشار الحروب وزيادة عدد الوفيات:** أدى تطوير الأسلحة الكيميائية والذرية، بالإضافة لأشعة اليورانيوم إلى العديد من المخاطر التي تهدد بتدمير البشرية، ويرجع السبب في ذلك إلى التكنولوجيا المتطورة في صناعة الأسلحة المدمرة، مما أدى إلى ازدياد ضحايا الحروب، فالأسلحة الحديثة هي عبارة عن أداة قتل كبرى قادرة على إبادة مئات الآلاف من الناس في ثوانٍ معدودة.
- **التلوث البيئي:** أدت الاختراعات التي وصل إليها الإنسان عن طريق العلم الحديث إلى إحداث الضرر بالنظام البيئي الطبيعي من خلال الاحتباس الحراري، وإحداث الثقب في طبقة الأوزون، وهذا أدى إلى خلل في الأنظمة البيئية المختلفة، وهدد حياة العديد من الكائنات الحية التي تعيش على ظهر اليابسة، أو في الماء، فالهواء والماء والأرض امتلأت بالسموم، فعلى سبيل المثال أدت الصناعة إلى تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون، والمبيدات الحشرية التي تستخدم في الأرض أدت لتلوث المحاصيل مما أدى لمرض الإنسان، وعرّض عدة أنواع من الطيور والحيوانات للإنقراض.
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** أدت الاكتشافات العلمية إلى إستنفاذ الموارد الطبيعية، فعلى الرغم من أن التطور العلمي جعل الإستفادة من الموارد الطبيعية بسرعة هائلة إلا أن ذلك أدى لاستنفاذ الموارد وأصبح العالم جاف من الموارد الطبيعية.
- **عدم القدرة على تمييز الأخبار الصحيحة:** رغم سهولة الحصول على الأخبار في وقتنا الحالي، إلا أنه لا يمكننا الحصول على الأخبار الموثوقة دائمًا بسبب

كثرة المصادر وعدم وضع القيود على النشر، وأثر هذا على الصحافة المكتوبة بسبب استخدام الصحافة الإلكترونية.

- **ظهور بعض الأمراض الحديثة:** تؤثر وسائل الاتصالات كثيرًا على الجهاز العصبي وخصوصًا عند الأطفال، حيث أصبحنا نعيش بجو مشحون بشكل كامل بالدارات الكهربائية والموجات اللاسلكية التي تسبب الأرق والعديد من التأثيرات الضارة على الجهاز العصبي وغيرها من الأمراض.
- **تقليل فرص العمل:** أصبحت العديد من المصانع والمؤسسات، إن لم تكن أكثرها تعتمد بشكل كلي على الآلات، وهذا يعني تقليل عدد العمال بشكل كبير وتقليل فرص العمل، ففي الماضي كان يعتمد على الإنسان لوضع المخططات وإجراء كل التعاملات، أما الآن فأصبح بإمكان الحواسب الآلية إتمامها وفي وقت قصير مما أدى لقيام عدة شركات بالإستغناء عن موظفيها، وهذا أدى لخلق البطالة.
- **التأثير على التمدرس:** تؤدي ألعاب الفيديو إلى خفض القدرة على التذكر وتشتيت الإنتباه، وكذلك الأطفال الذين يستخدمون محركات البحث على الإنترنت قد يصبحوا بارعين في البحث عن المعلومات ولكنهم لن يستطيعوا تذكرها فيما بعد[1].

إن الاختراعات التي توصل إليها الإنسان عن طريق العلم الحديث أدت إلى إحداث الضرر بالطبيعة، فمن خلال دخان المصانع الملوث ورميّ نفايات المصانع في مياه البحر، وأيضا دخان السيارات ووسائل التنقل المختلفة التي أدت إلى إحداث

---

[1] أنظر الموقع الالكتروني: http://aroundtheworld-ar.com/15/02/2017 و https:/weziwezi.com

أضرار بطبقة الأوزون وهذا ما أدى إلى خلل في الأنظمة البيئية المختلفة وهدّد حياة العديد من الكائنات الحيّة التي تعيش على ظهر اليابسة أو في المياه[1].

وهناك المخاطر الصناعية المرتبطة بالأغذية، وتأثرت وسائل وأساليب إنتاج الأغذية الحديثة تأثيرا أكبر بالتقدم الذي حققه العلم، وأدى ذلك إلى تزايد استعمال المواد الكيماوية المبيدة للحشرات وللأعشاب الضارة في الإنتاج الزراعي التجاري، وفي مجال تربية الحيوانات التي أصبحت بدورها تحقن بالهرمونات والمضادات الحيوية، ويروي البعض أن أساليب الزراعة هذه قد تلحق الضرر بسلامة الأغذية وتترك آثار سيئة على صحة البقر وتصاعدت في السنوات الأخيرة حدّة الحملات القائمة ضد المحاصيل الزراعية المصنعة جينيا وانتشار مرض جنون البقر.

وعلى سبيل المثال يموت نصف مليون شخص سنويًا في الصين بسبب التلوث الناجم عن الدخان المتصاعد من فوهات المصانع والسيارات رغم مساعي بكين الحثيثة لاحتواء تلوث الهواء، فالصين إحدى القوى الصناعية العظمى في العالم لكنها على الجانب الآخر واحدة من أكثر الدول معاناة من التلوث أيضا.

إذن، بالرغم من أهمية التكنولوجيا والتقدم العلمي وفوائده على حياة الفرد وتسهيل أمور حياته مثل توفير الوقت والجهد لأداء الوظائف المختلفة وتسهيل عملية التواصل الاجتماعي، إلا أن سوء استغلال مثل هذه الأمور يؤدي إلى أضرار سواء كانت صحية بالنسبة للفرد أو طبيعية وبيئية عالمية، لذلك يجب توفير التقدم العلمي في بدائل غير مضرة مثل استغلال الطاقة المتجددة (الشمس والرياح...) وتحديد أماكن لرميّ النفايات بمختلف أنواعها ومراقبتها علميًا وتكنولوجيا واستغلال

---

[1] حسن الساعاني، **التكنولوجيا والمجتمع- بحوث في النتائج الاجتماعية، التصنيع والتفكير التكنولوجي**، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1962، ص ص:48-49.

الوقت في الجلوس على وسائل التواصل الاجتماعي في الخروج والتنزه مع أفراد العائلة بعيدا عن هذه الأجهزة التي أدت إلى ظهور التفرقة بين العائلة[1].

إذن ثمة حاجة اليوم لخبرات متنوعة في مجالات مختلفة من العلم؛ وذلك لإيجاد حلول مناسبة تمامًا للمشكلات المتعلقة بالمخاطر، يتعين على المجتمع العلمي إيجاد طرق أفضل وأسرع للتفاعل مع النتائج الجوهرية لصانعي السياسات والتعامل معها ودعم تطوري حلول المشكلات الناجمة وتنفيذها، ولا يقتصر الأمر على مسألة تطوير العمليات التي وراء هذه التخصصات في إطار الهندسة والعلوم الطبيعية، لكن يشمل ذلك دمج آراء العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنهجياتها في منهج حل المشكلات. كما توفر البحوث التطبيقية مثل تلك الموجودة في علوم الصحة والهندسة، أساسا سليمًا في ممارسات أفضل تم إثبات فعاليتها من قبل للحلول العملية لمنع حدوث المخاطر والاستعداد والاستجابة لها. يُعد التعاون الدولي أساسيا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من العلم[2].

كما يمكن أن يساهم دمج العلم في عملية وضع السياسات وتنفيذها وحل المشكلات عمليًا في الحد من مخاطر الكوارث إلى حد كبير، ويوجد العديد من الأمثلة- سواء أكانت ناجحة أم فاشلة- التي تكشف النقاب عن أهمية العلم والتكنولوجيا في الحد من مخاطر الكوارث[3].

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص:49.

[2] **المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث**، الجلسة الثانية، جينيف، سويسرا، 16-19 حزيران/يونيو2009، ص4.

[3] المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المرجع السابق، ص ص1-2.

المحاضرة 06: الجانب السلبي للحداثة

تمهيد:

كثيرة هي الانتقادات التي وجهت إلى فكر الحداثة وما أفرزته من سلبيات تشكل مخاطر عديدة لم تكن موجودة من قبل، فهي نتيجة أسس الحداثة وخصائصها، وفيما يأتي أهم ما طرح عنها من ثغرات وقيل بشأنها من انتقادات.

أولا- الحداثة، المفهوم والأبعاد:

1/ تعريف الحداثة:

لغة: حدث الشيء يحدث حدثا وحداثة وأحداثه فهو محدث وحديث وكذلك استحدثه... فالحديث هو إيجاد الشيء لم يكن والحديث هو نقيض القديم وكون الشيء لم يكن.

اصطلاحا: (Modernity) وهي إلى الجديد والذي يعطي صورة معاكسة عن الشيء القديم، وتعرف أيضا بأنها الانتقال من حالة قديمة إلى حالة جديدة تشمل وجود تغيير، فهي شكل أدبي يقوم على التمرد على الواقع وتغيير القديم الموروث بكل أشكاله.

والحداثة أو العصرنة كونها تحديث وتجديد لما هو قديم، فهي مصطلح يبرز في المجال الثقافة والاقتصادي والفكري والتاريخي ليدل على مرحلة التطور التي طبعت أوروبا بشكل خاص في مرحلة العصور الحديثة وبشكل مبسط، يمكن تقسيم التاريخ إلى أجزاء ما قبل التاريخ، التاريخ القديم، العصور الوسطى، العصر الحديث، والعصر ما بعد الحديث.

ولقد عرفها رولان بارت: الحداثة بأنها انفجار معرفي لم يتوصل الإنسان المعاصر إلى السيطرة عليه فيقول " في الحداثة تنفجر الطاقات الكامنة وتتحرر شهوات الإبداع في الثورة المعرفية مولدة في سرعة مذهلة وكثافة مدهشة أفكارا جديدة، وأشكالا غير مألوفة وتكوينات غريبة وأقنعة عجيبة "[1].

وعرفها **غدنز**، بأنها نسق من الإنقطاعات التاريخية عن المراحل السابقة حيث تهيمن التقاليد والعقائد ذات الطابع الشمولي.

والجدير بالذكر أن هناك تمايز بين مفهومي الحداثة Modernity والتحديث Modernization في اللغتين الفرنسية والإنكليزية، فالحداثة هي موقف عقلي تجاه مسألة المعرفة وإزاء المناهج التي يستخدمها العقل في التوصل إلى معرفة ملموسة. أما التحديث Modernization، فهو عملية استجلاب التقنية والمخترعات الحديثة حيث توظف هذه التقنيات في الحياة الاجتماعية دون إحداث أي تغيير عقلي أو ذهني للإنسان من الكون والعالم[2].

2/ بدايات الحداثة:

الحداثة تشمل مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى أخذ تلك التغيرات على أنها عصرية، وبعض المفكرين يؤرخون بداية الحداثة إلى عام 1436 مع اختراع غوتنبرغ للطباعة المتحركة، وهناك من يرى أنها ظهرت عام 1520 مع الثورة اللوثرية ضد سلطة الكنيسة.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ج2.

[2] علي أسعد وطفة، **مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة**، في الموقع الالكتروني: https://www.aljabriabed.net/n43_08watfa.htm

مجموعة أخرى ترى أنها ظهورها يعود إلى سنة 1648 مع نهاية حرب الثلاثين عام، ومجموعة أخرى تربط بينها وبين الثورة الفرنسية عام 1789 أو الثورة الأمريكية سنة 1776 وقلة آخرين يعتقدون أن ظهورها بدأ عام 1895 مع كتاب فْرُويَدْ (تفسير الأحلام) وبدأت حركة الحداثة في الفنون والآداب[1].

3/ خصائص الحداثة:

- ساهمت في تطور العديد من المجالات الاقتصادية والصناعية.
- ظهور أجهزة الكترونية لم تكن معروفة مسبقا.
- ساعدت على توفير الوقت عن طريق الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة.
- غيرت الأفكار السائدة عند الأفراد.
- اعتبرت الأمور التراثية والتقليدية أشياء قديمة.
- غيرت من الصورة النمطية للمجتمعات.
- طورت من المؤسسات والشركات في كافة المجالات التي تعمل بها.
- محاربة الدين بالفكر وبالنشاط.
- سيطرة الصناعة الآلية والمؤسسة الصناعية في المصانع[2].

4/ أسس الحداثة:

- **العقلانية:** أي البحث عن معرفة يقينية وعن وسيلة للسيطرة على القوى الطبيعية والمجتمع، يصبح العلم والعقل وسيلتين إلى فهم العالم وحل مشكلاته وإعطاء السلطة الكاملة للعقل.

---

[1] **le petit Robert universalis**, France, 1997, (CD) encyclopeadia.

[2] نفس المرجع السابق، ص:125.

- **العلمانية:** تضم معنيين؛ الأول، إعطاء العقل الحرية المطلقة في تأسيس المعرفة دون أن يراعي للمرجعية الدينية، والثاني، معنى سياسي فصل الدين عن الدولة وتكف الكنيسة عن ممارسة أي سلطة سياسية، ومن ثم لا تتعدى والمعتقدات الدينية الحياة الخاصة بكل فرد.
- **النزعة الفردية:** فصل الأفراد عن الروابط القرابية فما أحدثته الثورة الصناعية من تحولات داخل المجتمع الأوروبي كان كفيلا بتحويل ذلك المجتمع إلى مجتمع عضوي يتكون من حشود متفرقة من التجار والبائعين والمشترين والعمال.
- **التجريد:** يرتبط ذلك المبدأ بالقيم الأخلاقية التي أصبحت أكثر تجريدا حيث تقوم على العلمانية والنفسية وتنفصل عن الأسس الثقافية التقليدية.
- **العمومية:** ساعدت الحداثة على نمو الاتجاه نحو العمومية ومن خلال ذلك الاتجاه يمتد بالفكر الإنساني ليشمل الأمة بأسرها بل يشمل النطاق العالمي بأسره، وبدأ يتجه إلى مناقشة مفهومها عامة مثل: الديمقراطية ويكون رؤية واضحة عن النظام العالمي.
- **التقدم:** من الأفكار الأساسية التي أفرزتها الحداثة تركز على الإيمان بضرورة تقدم المجتمعات الإنسانية نحو مراحل أرقى وأفضل باعتبار أن الزمن والحركة يوزعان الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة والارتقاء[1].
- **الوضعية:** منهج الحداثة: الحداثة تأخذ بوصفها ايدولوجيا الوضعية، فيما تمثل الوضعية منهج لها ويمكن أيضا اعتبار البنية الأصلية للعلوم المعاصرة بأنها بنية وضعية. ومن وجهة نظر الوضعية الدين جزء من التاريخ الذهني للإنسان لا غير وليست له أي واقعية خارجية، ومن أهم الوسائل التي استخدمتها الوضعية في حملتها ضد الدين كان التشكيك في صدقية القضية الدينية.

---

[1] محمد سبيلا، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص:65.

- **الحرية:** تعين شرعية السلطة وتؤكد حق الإنسان في تقرير شؤونه المدنية دون إكراه، وحرية التفكير المطلق في البحث والتعبير، ورفض ما هو قديم وثابت. أي الحرية الإنسانية[1].

مما سبق يمكن القول أن الحداثة هي صورة خاصة للمجتمع الغربي الذي تجرد من القيم وابتعد عن الدين في سبيل الوصول إلى نهضة مادية للحياة الإنسانية، وهي من الناحية التاريخية حصيلة عصر النهضة ومن عصر النهضة أيضا تنطلق الإنسية أو محورية الإنسان وتطرح أصالة الإنسان وفكرة محوريته بصورة مستقلة عن الله والوحيّ الإلهي، ويمكن اعتبارها بمثابة الجوهر والروح الباطن للاتجاه الحداثوي.

وفي هذا الصدد يقول **رينيه غينون في كتابه " أزمة العالم المعاصر**"، فيما يرتبط بالجوهر البنيوي لأصالة الإنسان " برزت الإنسية في صورتها الأولى نفيا للروح الدينية في العصر الجديد حيث كانوا يريدون بوتقة كل الأشياء في الميزان البشري، تلك البشرية التي تحولت إلى غاية في حد ذاتها لكنها الإنسية في النهاية أسقطت الوجود البشري وبشكل تدريجي إلى أحط الدرجات"، حيث أنه، وفي إطار الحداثة يفتقد الدين مركزيته التي كان يتمتع بها في مجال الحياة الاجتماعية والسياسية وينعكس بصورة دساتير وتعاليم أخلاقية وشخصية، إذ نظرة الحداثيون الدين مجرد نظرة براغماتية نفعية، ولابُدّ من اعتبار الاعتقاد بعلمنة الحياة الاجتماعية والسياسية بمثابة واحدة من مميزات الحداثة والتفكير الليبرالي، أي الاعتقاد بأن الدين إما أنه لا يجوز أن يكون له وجود أساسا، وإذا كان له وجود

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق، عمان، 2008، ص ص:206-207.

فلابد من جعله أمرًا شخصيا مؤطرًا في إطار العبادات والأحكام الفردية(فصل الدين عن الدولة)"[1].

5/ مظاهر الحداثة:

- **المظهر الأول:** المظهر الاقتصادي؛ ويتجلى في ارتفاع مستوى التقنية في الإنتاج واتساعه ويكون الاستدلال عليه من خلال الانتقال من الاقتصاد المنزلي اليدوي إلى الاقتصاد الإنتاجي الآلي، والانتقال من الاقتصاد الاكتفائي إلى الاقتصاد الاستهلاكي والتسويقي.
- **المظهر الثاني:** المظهر السياسي؛ مساهمة فئات واسعة من السكان إقليميا ومركزيا، في عملية صنع القرار وإبداء الرأي، صاحبه انتقال تدريجي في كيفية السلطة من شكلها القبلي العشائري المرتكز على العصبيات الدموية والقرابة إلى التكتل الطبقي التدريجي وأصبح المعيار السياسي هو المصلحة لا التضامن والقرابة.
- **المظهر الثالث:** المظاهر المجتمعية؛ وتشمل نمو الحركية الاجتماعية، إذ أن القيم والأنساب والأعراف الراسخة في نظام القيم الفردية بدأت بالتراجع، فدور الأسرة بدأ يتقلص والعلاقات القائمة على القرابة والعصبيات الدموية بدأت تتفكك لنقل محلها علاقات قائمة على الموقع الطبقي والدور الإنتاجي للفرد.
- **المظهر الرابع:** المظاهر الفكرية؛ هي أكثر المظاهر بطئا وذلك بإرجاع الأفكار إلى أصلها الاجتماعي والدوافع النفسية أي العودة إلى الأصول التي ساهمت في إنتاجها[2].

---

[1] إبراهيم عيسى عثمان، المرجع السابق، ص ص:203-205.

[2] علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص:52.

ثانيا- سلبيات الحداثة:

بعد مرور قرابة ثلاثة عقود على الحداثة وجد العلماء بعد تقييمها أنها تتعرض لأزمة هيكلة في بنيتها المعرفية، والذي اعتبره العلماء كدليل على عدم نجاحها وعدم قدرتها على الاستمرارية الايجابية، ونلتمس هذا الجانب السلبي من الحداثة في مختلف نقاط النقد التي طرحها المفكرون خاصة من رواد " ما بعد الحداثة " وفيما يلي بعض الأفكار السلبية التي كانت محل نقد شديد:

إن الحداثة وهي تطلق مفاهيمها ومبادئها ونظرياتها بالغت في إضفاء العمومية والكلية والشمولية على نتاجها، فصنفت عليها الدقة العلمية وكأنها لا تقبل النقد ولا المساس بمصداقيتها ونهائيتها وكأنها أزالت الأوهام والأساطير والموروثات التي خلفتها العصور المظلمة واستبدلت بها مقولات وضعية بديلة وعدّتها من الحقائق والمسلمات ولم تخضعها لمنهج الشك الذي استخدمته في فكر ما قبل الحداثة[1].

علماء الاجتماع استطاعوا عبر رؤاهم النقدية أن يكشفوا سلبيات الحداثة ومخاطرها ولكنهم مع ذلك كانوا يرجحون الجوانب الايجابية لهذه الحداثة على مضامينها السلبية. حيث لم تستطع الحداثة بنزعتها العقلانية ومغامراتها العلمية أن تحقق الغايات التي كانت في أصل وجودها، إن مأساة الحداثة كما يقول تورين " أنها تطورت ضد ذاتها "، وهذا يعني أنها وجدت من أجل تحرير الإنسان ولكنها وفي سياق تطورها وضعته في أقفاص عبودية جديدة هي عبودية العقل والعلاقنية،

---

[1] عامر خيضر الكبيسي، **الفكر التنظيمي بين الحداثة وما بعد الحداثة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017، ص ص:85-87.

لقد أصبحت الذات الإنسانية في سياق هذا التطور موضعا للعلم والعقلانية، وتم استلاب هذه الذات من مقومات وجودها الإنسانية.

لقد أعلن جان جاك روسو J.J.Rousseau (1712–1778) زعيم النزعة الطبيعية في القرن الثامن عشر، عن مسالب الحداثة ومخاطر العقلانية الصارمة التي اجتاحت العمق الإنساني واستلبت المشاعر السامية للإنسان، وقد أكد هذه الملاحظات في مختلف أعماله بدءًا من العقد الاجتماعي Le Contrat social وانتهاء بكتابه إميل Emile.

كما هاجم روسو بشدة التقدم العلمي الذي أدى إلى تشويه الجانب الإنساني في الإنسان ونادى بإصلاح التربية والقيم والمؤسسات السياسية والذين من أجل الإنسان في أعمق مضامينه الإنسانية. وإذا كان الإنسان اليوم يحتل مكانا مركزيا في دائرة تصوراتنا فإن هذا يعود بالدرجة الأولى إلى روسو، وعلى أساس ذلك يقول كانط إن " روسو هو نيوتن العالم الأخلاقي ". ففي رسالتيه المشهورتين: مقالة في العلوم والفنون Le discours sur les sciences et les arts، ومن ثم مقالته في أصل اللامساواة بين البشر Discours sur l’origine de l’inégalité يؤكد روسو على أن الحضارة المادية العقلانية تؤدي إلى تراجع الأخلاق وتراجع القيم الإنسانية وتدفع الإنسان إلى دوائر الاستلاب والاغتراب، وفي هذا السياق يرى روسو أن المجتمع ليس عقلانيا وأن الحداثة تفسد أكثر مما تقدمه من فوائد وبالتالي ومن أجل تحقيق الوحدة بين الإنسان والمجتمع فإن الحداثة تؤدي إلى تأكيد السيادة السياسية التي توظف في خدمة العقل وهي سيادة تنمو وتزدهر على حساب الذات الإنسانية المتفردة، وبعبارة أخرى من أجل انتصار العقل والعقلانية يجب التخلي عن الذات الإنسانية بما تنطوي عليه هذه الذات من كرامة وخصوصية. وهنا يجب على الإنسان أن يخضع لعقله وتأملاته العقلية وذلك على حساب عواطفه ومشاعره وقيمه

الخاصة، وعلى هذا الأساس يستطيع المرء أن يتدرج وأن يأخذ مكانه وحضوره في سياق وجوده الاجتماعي وذلك بوصفه عاملا أو جنديا أو مواطنا بدرجة أكبر من كونه سيدا لنفسه ولمصيره. وعلى هذا الأساس يتحول العقل إلى طاغية والعقلانية إلى قهر واستبداد تنتهك وجود الإنسان وتستلبه "[1].

يقول ألان تورين في كتابه « نقد الحداثة عام 1997 » أنها، أي الحداثة بنزعتها العقلانية ومغامراتها العلمية لم تستطع أن تحقق الغايات التي كانت أصلا وسببا لوجودها، إن مأساة الحداثة كما يرى أنها تطورت ضد ذاتها، فمع أنها وجدت من أجل تحرير الإنسان، فإنها وضعته في أقفاص عبودية جديدة هي عبودية العقل، فقد جعلت ذات الإنسان وهويته موضعا للعقلانية والرشدانية واستلمت خصوصيتها وإنسانيتها والمشاعر السامية لطبيعة البشر ويضيف قالا: « إن الحداثة تستبدل بكلمة الله كلمة العلم وتترك الحياة بلا اعتقادات دينية ما أدى بها إلى أن تعادي نفسها ».

ومن سلبيات الحداثة أيضا أنها لا تعير البعد الإنساني الذاتي اهتماما كبيرا فهي تتجاهل الأبعاد الانفعالية والعاطفية والميول والأحاسيس والقيم والمشاعر والانتماءات، وتغييب هذه الأبعاد يضع الحداثة في أزمة، كما وضعت الإنسان بين منطلقات العقلانية ومنطلقات الشخصانية، وهي معادلة صعبة تلتزم المفاضلة بين العقل والعلم وبين الذات والهوية، بينما يتطلب الأمر قدرا من التوازن بين البعدين والتكامل بين الجانبين.

حيث لا تقوم الحداثة إلا على تبني العقل وتقديسه وتوظيفه في توليد المعرفة واختراع الآلات والاكتشافات والتعاطي مع الواقع، فهي بذلك تحارب الموروث

---

[1] علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص ص108-109.

والتراث وتحول دون ربط الحاضر بالماضي مهما كانت ايجابياته وجذوره، كما تلغي الحداثة منزلة الإنسان ومنزلة الدولة وتدعوا إلى ضمان استمراريتها وتحترم مبدأ الغاية تبرر الوسيلة الذي نادى به ميكافيلي[1].

يرى ألان توران أنه كلما كانت الحداثة حاضرة زادت التمثيلات التي تطابق بينها وبين إخفاء الذات، فخلال فترة وسيطة بين عالم التراث وعالم الحداثة تظاهر البشر بمظهر الخالقين وهي حيلة سمحت لهم بتأكيد ذواتهم خارج تأثير الله، وحاولوا تقليده باستخدام عقلهم الذي استمروا يعتبرونه صفة من صفات الله الذي خلق عالما معقولا، لقد كان الإنسان مشغولا لدرجة أنه أصبح مفتونا بقدرته وتماشى مع منجزاته لدرجة أن بطولة البدايات قد أخلت مكانها لطلب على الاستهلاك تم تعويض تفاهته الظاهرة بتقديره لأنه يقوم بتحريك وإشراك عدد كبير ومتزايد من الأفراد والفئات الاجتماعية، أي أنها جعلت الإنسان يظن نفسه خالقا من خلال إعمال عقله[2].

فالحداثة تؤكد العقلانية وهي لا تعير الجانب الذاتي الإنساني اهتمام كبيرا وإذا كان تجاهل الجانب الذاتي في الإنسان يضع الحداثة في وضعية أزمة فإن تغييب الجانب العقلي لحساب الجانب الذاتي يضاعف من حدة هذه الأزمة، فالإنسان الذي يتجرد من عطاءات العقلانية يضع نفسه في زنزانات الهوية والنزعات الاعتباطية ويذوب في معاصر التعصب والتحيز والانكماش[3].

لقد فقدت الحداثة قدرتها على تحرير الإنسان بعد أن أدت دورها التاريخي، وفي هذا السياق يقول تورين: " بقدر ما تنتصر الحداثة بقدر ما تفقد قدرتها على

---

(1)عامر خضر الكبيسي، المرجع السابق، ص:87.

(2) آلان تورين، **نقد الحداثة**، تر: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1997، ص ص:378-380.

(3) علي أسعد وطفة، المرجع السابق، ص109.

التحرير، إن دعوة التنوير مؤثرة عندما يكون العالم غارقا في الظلام والجهل والعبودية ". ومن أجل تفسير هذا التناقض الكبير يشرح لنا تورين هذه الإشكالية، إشكالية التحرير والعبودية فيما بين عصر التقاليد وعصر الحداثة فيقول: " كنا نعيش في الصمت صرنا نعيش في الضجيج، كنا معزولين فصرنا ضائعين وسط الزحام، كنا نتسلم قليلا من الرسائل والآن تنهمر علينا كوابل من نار، لقد انتزعتنا الحداثة من الحدود الضيقة للثقافة التقليدية المحلية التي كنا نحياها وألقت بنا في جحيم الحرية الفردية، لقد ناضلنا ضد نظم الحكم القديمة الفاسدة وميراثها، أما في القرن العشرين فضد الأنظمة الجديدة والمجتمع الجديد والإنسان الجديد ".

يعد الفيلسوف الفرنسي المعرفة جان فرانسوا ليوتار Lyotard من كبار المفكرين الذين وضعوا الحداثة في قفص الاتهام وهو من أعلن نهايتها معلنا عن ميلاد عصر ما بعد الحداثة في كتابه المعروف الوضع ما بعد الحداثي La Condition Postmoderne عام 1979[1].

ومن القضايا التي يناقشها جان فرانسوا ليوتار Jean- François Lyotard في هذا الجانب إشكالية الحتمية التي يعلن سقوطها تأسيسا على تطور العلوم الطبيعية والتاريخ. فالحتمية تعلن إفلاسها أمام المستجدات العلمية الجديدة في القرن العشرين، لقد بينت الأحداث المتتابعة على مدى القرن العشرين أن التاريخ لا يأخذ خطا حتميا تحركه تتابعات المراحل، وحتميات التتابع التاريخي الذي أنبأت عنه الماركسية وغيرها، فالتاريخ الإنساني قد يأخذ خط التقدم ولكنه قد يتراجع وقد ينهض

[1] علي وطفة، المرجع نفسه، ص110.

من جديد أو يراوح في مكانه، فلا مكان لأقدار الحتمية وأفكار الغايات التي يسعى إليها التطور في منظور الأنساق الفكرية الكبرى[1].

هذا ما نتج عن الحداثة كما يراه نقادها، فالأسس التي قامت عليها بقدر ما كانت تهدف إلى تحقيق التقدم والرقي للإنسان سلبت منه أعم الأشياء التي تعي معنى لوجوده وذاتيته، وفيما يلي عرض لأم المخاطر التي تؤدي إليها سلبيات الحداثة:

وهذا ما أدى إعلان **جون جاك روسو** زعيم النزعة الطبيعية عن مخاطر الحداثة وهاجم بشدة التقدم العلمي الذي أدى إلى تشويه الجانب الإنساني للإنسان، لذلك نادى بإصلاح التربية والقيم والمؤسسات السياسية والدين، ويؤكد على أن الحضارة المادية العقلانية تؤدي إلى تراجع الأخلاق والقيم الإنسانية وتدفع الإنسان إلى الاغتراب، ويرى أن المجتمع ليس عقلاني، وأن الحداثة تفسد أكثر مما تقدمه من فوائد، وأن انتصار العقل والعقلانية مرهون بالتخلي عن الذات الإنسانية وما ينطوي عليه هذه الذات من كرامة وخصوصية[2].

مما سبق يمكن تلخيص سلبيات الحداثة كما يلي:

1. عجز العقل الذي راهنت عليه الحداثة في اكتشاف المجهول في الطبيعة والسيطرة عليه، بحيث بقيت جملة من المسائل خارجة عن قدرة العقل وفعاليته، والأهم أن هذا العقل لم يستطع على المدى المادي أن يفسر عددا من الظواهر السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص على الرغم من وجود كافة النظريات الشمولية التي طرحتها الحداثة.

---

[1] علي وطفة، المرجع نفسه، ص ص110-111.

[2] آلان تورين، المرجع السابق، ص:48.

2. طغيان النظرة المادية وتهميش دور الجوانب المعنوية في حياة الإنسان وهو ما أدى إلى حالة من الفراغ الروحي وعدم اليقين، مما دفع أبناء الشعوب الحديثة إلى البحث عن البديل وهو ما أدى إلى ظهور الإنسان الذي ترك عبادة الله ليعبد الشيطان أو ليعيش تحت مظلة العدمية والوجودية الإلحادية.
3. فشل النظريات الأوروبية في إنجاز تنمية وتحديث المجتمعات غير الأوروبية حيث أدت الطبيعة الخاصة لهذه النظريات ومحاولات تطبيقها على مجتمعات العالم الثالث إلى سلسلة من حلقات التخلف المتوالي.
4. إن الاستناد إلى العقل كأساس للمشروعية الحداثية أدى إلى نتائج سياسية خطيرة حيث رأى العقل الأوروبي في نفسه قدرات تفوق الآخرين وتحمله واجبا اتجاههم على نحو ما عرف " بعبء الرجل الأبيض في تحديث العالم " وقد تم ترجمة ذلك واقعيا بحركة استعمارية استيطانية خصوصا غطت معظم أنحاء العالم، بيد أن ما قاسته الشعوب على يد الاستعمار، ثم يقينها بحقيقته الاستغلالية كشف لها بطلان هذه الدعاوي.
5. شهد العالم خلال فترة المد الحداثي نجاح عدد من التجارب الحضارية والسياسية غير الغربية وبخاصة اليابان التي مزجت بين ذاتها ومعطيات العصر، والهند التي تبنت نموذجها النابع من الذات بالإضافة إلى التجربة الصينية التي استقبلت الشيوعية بترجمة ذاتية مثلت إبداعا خاصا، الأمر الذي وضع الحداثة في حدود لا يمكن لها أن تتجاوزها.
6. لم تستطع الحداثة بنزعتها العقلانية أن تحقق الغايات التي كانت في أصل وجودها، يقول **آلان توران** أن الحداثة تطورت ضد ذاتها، وهذا يعني أنها

وجدت لأجل تحرير الإنسان ولكن وضعته في أقفاص عبودية العقل والعقلانية[1].

قد تكون الحداثة والتقدم الشغل الشاغل للشعوب، لكن سلبياتها أدت إلى الكثير من المخاطر التي تهدد استقرار الأفراد والمجتمعات، لذلك لابد من إعادة النظر في الأسس والغايات التي تهدف إليها الحداثة، وأن تكون الاعتبارات للجانب الإنساني وليس المادي فقط.

[1] محمد سبيلا، المرجع السابق، ص ص:121-122.

المحاضرة 07: التحولات الاقتصادية وأثرها على التلاحم الاجتماعي وظهور الفردانية

أولا- التحولات الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التحول الاقتصادي من المفاهيم التي يصعب تحديدها، ويرجع ذلك لنظرة كل مفكر لعملية التحول الاقتصادي، فهناك من اعتبره أنه التحول في النظم الاقتصادية من نظام اشتراكي إلى نظام ليبرالي كما حدث لدول المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أو التحول الاقتصادي من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي مثلما حدث للمجتمع الأوروبي في بداية النهضة الصناعية.

كما أن هناك من يعتبر أن التحولات الاقتصادية المقصود منها هي تلك التغيرات التي تطرأ على الأنشطة الاقتصادية التي تصاحبها دوما تغيرات اجتماعية، كما يعتبر التحول الاقتصادي يقصد به التطور في نظم المعلومات المبني على التكنولوجيات الحديثة.

وبعيدا عن هذا الجدل المفاهيمي، فإن الواقع يرى أن التحول الاقتصادي دائما تصاحبه تغيرات اجتماعية[1].

لقد جاءت التحولات الاقتصادية والاجتماعية، التي اكتسحت العالم، نتيجة لمجموعة من المتغيرات، التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط النظام ثنائي القطبية وبروز العالم الأحادي القطبية الذي انفردت فيه الولايات المتحدة

---

[1] مراد بوقولة، **التحولات الاجتماعية وأثرها على العلاقات الاجتماعية**، في الموقع الإلكتروني: http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=55502

بالهيمنة على النظام العالمي، في محاولة لفرض جدول أعمالها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على دول وشعوب العالم من خلال الترويج للعولمة ولاقتصاد السوق، في سعي إلى خلق سوق عالمية واحدة واقتصاد نمطي واحد تحكمه قوانين ومعايير منظمة التجارة العالمية ومصالح الشركات متعدية الجنسية، وأهواء وميول القابعين في «وول ستريت» وكواليس البورصات العالمية.

إن هذه التحولات، التي أصابت الاقتصادات الموجهة من الدولة التدخلية، ودولة الرفاه الاجتماعي، هي التي أدت إلى بروز ما يدعى بـ«مجتمع المخاطر» أي إلى الانتقال من مجتمع يسوده الأمن النسبي والسلم الاجتماعي، إلى مجتمع تحكمه المخاطر، حيث تتزايد في المجتمع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وتزداد معدلات البطالة خصوصاً بين الشباب، وتتسع دائرة الفقر والحرمان، ومع تزايد جيوش العاطلين عن العمل، يتسع إطار الاقتصاد الأسود، وتزداد الجرائم والاتجار بالممنوعات ويعمم الفساد.

فجميع هذه البلدان تعاني من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياسات الاقتصادية والليبرالية الجديدة، سواء كانت مفروضة من المؤسسات المالية الدولية، أو من الاتجاهات الأيديولوجية الحاكمة لتوجهات السياسات الحكومية [1].

في ضوء النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة فمبادئ السوق سوف تضمن ألا حدود للتنمر، وإذا ما أصبحت الموارد الطبيعية– مثلها مثل السلع الأخرى– أكثر

[1] منير الحمش، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية.. وبروز ظاهرة مجتمع المخاطر**، في الموقع الالكتروني https://kassioun.org/economic/item/33324-6751، 14/07/2020

ندرة فإن سعرها سوف يرتفع ومن ثم ينخفض استهلاكها، وإذا ما انخفض سعر السلع فمعنى ذلك أن العرض يزيد عن الطلب.

وفي عام 1980 عقد عالم الاقتصاد جوليات سيمون Julain Simon رهانًا مع داعية البيئة النشط بول إيرلش Paul Ehrlich، فقد راهن سيمون بأن أي مجموعة من الموارد الطبيعية يحددها إيرلش بنفسه سوف تنخفض أسعارها عند لحظة معينة في المستقبل، وفي ذلك الوقت اختار إيرلش عام 1990، كما اختار النحاس والكروم والنيكل والقصدير والتنجستين، وعندما حل عام 1990 انخفضت أسعار هذه المواد بنسب تتراوح بين 24%، 78% كما كانت عليه منذ عشر سنوات خلت[1].

وما يحدث من تغيرات اقتصادية اليوم تحمل في طياتها دائما الجديد على صعيد التحولات الاقتصادية المحتملة مع كل التغيرات الاجتماعية والسياسية والمالية التي قد تدون في صالح بعض الدول، كما تكون في نفس الوقت مضرة باقتصاديات دول أخرى، وهذا ينتج عنه الكثير من المشكلات الاقتصادية التي لها مخاطر اجتماعية أيضا.

ثانيا– الفردانية:

الفردانية هي نزعة أو سلوك يؤكد الخصائص الذاتية للفرد وسماته ومميزاته الخاصة، وذلك بما يتعارض مع ما هو جمعي وعام ومشترك، والفرد وفقا لهذا المفهوم كائن يمتلك وحدته الداخلية ويؤدي وظيفته بنسق ونظام متكامل، يمتلك

[1] أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المرجع السابق، ص92.

استقلالية خاصة في الوسط الذي ينتمي إليه، وترمز الفردانية إلى واقع اجتماعي يستطيع فيه الأفراد اختيار طريقة حياتهم وممارسة عقائدهم غير مكرهين.

لقد شكلت النزعة الفردانية واحدة من أهم الفتوحات الكبرى للحداثة الغربية وفرضت نفسها منطلق حيوي من منطلقات تقدم الحضارات الغربية منذ عصر التنوير، حتى مرحلة ما بعد الحداثة... وعلى الرغم من الدور الحضاري الذي مارسه هذا المفهوم كواحد من المفاهيم المركزية التي أطلقت حرية الفرد ومكنته من الانطلاق في عملية البناء الحضاري، إلا أنه بدأ هذا المفهوم يفقد بريقه الحضاري ويظهر ذلك في ظهور آثار اجتماعية سلبية عديدة ارتبطت بالفردانية وأهمها تنامي مظاهر العنف والتذمر والعدوانية والفقر والبؤس والبعد الأناني والنرجسي للحياة الإنسانية في عمق الحضارة الغربية ومن ثم نمو واتساع العزلة والانطوائية واللامبالاة التي هيمنت على الحياة في المجتمعات الغربية، وفي غمرة هذه التحولات الاجتماعية يجري الحديث دائما عن الشيوخ والعجزة الذين يموتون في منازلهم دون أن يعلم بهم أحد، وانتشار ظاهرة العنف، وبدأت مظاهر الامتلاك تتزايد وارتبط ذلك بغياب مستمر ومتواصل للمشاعر الإنسانية[1].

وكما لاحظ عالم الاجتماع أولريش بيك أن النزعة الفردية الجديدة: " ليست هي التاتشرية، وليست النزعة الفردية المرتبطة بنظام السوق، كما أنها ليست نزعة الكيانات الاجتماعية نحو التفتت Atomization إنها تعني- على العكس من ذلك- النزعة الفردية التي تتخذ طابعًا مؤسسيًا، فمعظم الحقوق والمكاسب التي حققتها دول الرفاهية كانت من نصيب الأفراد لا من نصيب الأمر، ولقد كانت هذه الحقوق والمكاسب تفترض وجود حالة من العمل، ويعنى العمل بدوره وجود التعليم

---

[1] علي أسعد وطفة، **الاغتراب والأنانية في مفهوم الفردانية، المغامرة الفكرية الفردانية في الثقافة الغربية**، مجلة تعريب، العدد 28، يونيو، 2008، ص ص:129-130.

وكلاهما يؤدي إلى الحراك، ولقد كانت كل هذه المتطلبات دعوة للناس لبناء أنفسهم كأفراد بمعنى: أن يخططوا ويفهموا ويرسموا لأنفسهم حياتهم كأفراد ".

فالنزعة الفردية الجديدة باختصار– ترتبط بانحسار التقاليد والعادات من حياتنا، وهي ظاهرة ترتبط بتأثير العولمة بمفهومها الشامل أكثر من كونها مجرد أثر من آثار نظام السوق، فقد لعبت دولة الرفاهية دورها: ونشأت تحت عباءة النزعة الدمعية مؤسسات الرفاهية للعمل على تحرير الأفراد من ثوابت الماضي. وبدلاً من النظر إلى عصرنا على أنه عصر تحلل أخلاقي فإنه من الأفضل أن ننظر إليه على أنه عصر تحول أخلاقي، وإذا كانت النزعة الفردية المؤسسية ليست هي النزعة الأنانية، فليس لها نفس الخطر على التضامن الاجتماعي، ولكنها تعني أننا يجب أن ننظر إلى أساليب جديدة لخلق هذا التضامن. ولا يمكن أن نضمن تحقق التماسك الاجتماعي عبر فعل يأتي من أعلى تقوم به الدول أو اللجوء إلى التراث، إن علينا أن نؤسس حياتنا بشكل أكثر نشاطًا مما كان لدى الأجيال السابقة، كما أننا بحاجة إلى أن نتحمل مسؤولية تبعات أفعالنا وعادات أساليب الحياة التي نتبناها[1].

وهذا يلاحظ في الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمي أن هناك نزعة جديدة إلى الفردية، حيث يتعين على الفرد أن يتخذ قراراته الخاصة بنفسه في مواجهة عدم يقين المجتمع الدولي، وقد أصبح الفرد مجبرًا على أن يفقد الثقة بالوعود العقلانية للإعلام والدولة والجيش؛ ونتيجة لذلك ارتد الإنسان إلى نفسه، لذلك تستند ديناميكية مجتمع المخاطرة إلى الافتراض الذي يجعلنا نضطر اليوم وفي المستقبل للعيش في

---

[1] أنتوني جيدنز، **الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، تر: أحمد زايد ومحمد محي الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الجيزة، مصر، 2010، ص ص72–73.

عالم مخاطر لم تكن موجودة من قبل، إلا أننا نعيش في عالم يجب أن يتخذ قرارًا بشأن مستقبله وفقًا لشروط عدم الأمان المصطنع والمصنع ذاتيًا[1].

لكن يوجد رأي آخر يرى أنه كانت النزعة الفردية المؤسسة ليست هي النزعة الإنسانية فليس لها نفس الخطر على النظام الاجتماعي، ولكن تعني أن ننظر إلى أساليب جديدة تخلق هذا التضامن، ولا يمكن أن ننظر إلى التلاحم الاجتماعي عبر فعل يأتي من أعلى تقوم به الدولة أو اللجوء إلى الثورة، إن علينا أن نؤسس حياتنا بشكل أكثر نشاطا مما كان لدى الأجيال السابقة.

كما لاحظ أورلش بك أن النزعة الفردانية ليست هي مرتبطة بنظام السوق، بل هي تعني أن المكاسب التي فقدتها دولة الرفاهية كانت من نصيب الأفراد والتي تفترض وجود العمل والتعليم أي أن متطلبات دولة الرفاهية تدعو الناس لبناء أنفسهم كأفراد يخططون ويفهمون ويرسمون لأنفسهم حياتهم كأفراد، فالنزعة الفردية ترتبط باختيار التقاليد والعادات في حياتنا، وهي ظاهرة ترتبط بالعولمة بمظهرها الشامل أكثر من كونها أثر من آثار نظام السوق[(2)].

ثالثا- التحولات الاقتصادية والفردانية وتأثيرها على التلاحم الاجتماعي

لقد أثبتت بعض الدراسات أن التغيرات التي تحدث نتيجة التحولات الاقتصادية وما يصاحبها من تغيرات اجتماعية، وظهور الفردانية مما يؤدي إلى ضعف التلاحم الاجتماعي، ويظهر ذلك في:

---

[1] ابراهيم غرايبية، المرجع السابق

[(2)] أنتوني جيدنز، المرجع السابق، ص ص:27-73.

- **التماسك الاجتماعي:** أشار كارل بولاني في كتابه التحول الكبير أن الإنسان البدائي كان لا يحس بالجوع منفردا، فالإحساس بالجوع كان جماعيا على عكس المجتمعات الحديثة يحس كل فرد بالجوع منفردا دون أن يكون هناك اهتمام البقية به.
- **التواصل الاجتماعي:** أدت التطورات التكنولوجية إلى حدوث تغيير كبير في طرق التواصل الاجتماعي، فلقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الالكتروني، وبدائل حديثة عن التواصل المباشر.
- **علاقات الجيرة:** أصبحت علاقات الجيرة مبنية عن المنفعة المادية، وغالبا ما تكون في المناسبات.
- **نظم الزواج:** والتي أيضا مسها التغيير، وأصبحت مبنية عن التعارف الالكتروني وكأننا أصبحنا نعيش مجتمع افتراضيا بعيدا عن الواقع، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق.

من أجل هذا أعتبر أورليش بيك أن المجتمعات الحديثة مبنية على المخاطر الناتجة عن التحولات الاقتصادية وسماها مجتمع المخاطرة[1].

وفي سؤال طرح على صاحب نظرية مجتمع المخاطر: أولريش بيك حول العدة الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان في عالم العولمة قال: «يحتاج المرء إلى تعليم ويحتاج إلى ضمانات حياتية ومواقع شغل وتأمينات اجتماعية، هذه الشروط قد يغدو في ظلها من الممكن التفاعل مع علاقات بمثل هذا التعقيد، أما إذا ما كانت هذه الشروط غير مضمونة فإن العملية ستكون صعبة[2].

---

[1] مراد بوقولة، المرجع السابق.

[2] شفيقة سرار، المرجع السابق.

المحور الرابع:

أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة

المحاضرة 08: أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة

تشهد المجتمعات المعاصرة العديد من المخاطر، وفي جميع المجالات، وتؤثر على حياة الأفراد الصحية والأسرية والتعليمية وعلى الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والأمني والبيئي، وسنحاول التطرق إلى بعض هذه المخاطر، حتى يمكن إدراكها ومعرفة ما يمكن أن يتخذه الأفراد من تدابير لتجنبها أو كيفية التعامل معها.

أولا- مرض جنون البقر:

كشفت الأبحاث أن المسبب الرئيسي للمرض ليس بكتيريا ولا فيروس بل مجرد جزيء بروتيني، فالمعروف أن الأبقار تقتات على الأعشاب لكن تم خلط أعلافها بمواد حيوانية كأدمغة وبقايا الخراف أو الماعز لكي ترتفع القيمة الغذائية لهذه الأعلاف بسبب غناها بالبروتينات وبالتالي تسمن الأبقار سريعا مما يعد مكسبا لأصحاب مزارع البقر.

هذا الجزيء البروتيني يسمى (Prion) ينتقل عبر هذه الأعلاف والأغذية إلى الأبقار، لا يتأثر بعملية الهضم ثم ينتقل إلى أدمغة الأبقار ليستقر كمادة صامتة دون أي ردة فعل دماغية من قبل جسم البقر، وقد يبقى على هذه الحال مدة شهور أو بضع سنوات حتى تحين الفرصة المناسبة ليضغط هذا الجزيء البروتيني على جينية معينة في خلايا الدماغ لتبدأ بإنتاج المزيد منه وتتراكم بشكل كتل صغيرة وسرعان ما تبدأ بتفتيت خلايا الدماغ مما يظهره بشكل إسفنج، الخطير في الأمر أن هذا الجزيء لا يتأثر بالحرارة المرتفعة لذلك فطبخ اللحوم الملوثة ليس كاف لإعدامها[1].

---

[1] أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، المرجع السابق، ص:375.

لقد كان الكثيرون ينظرون إلى أزمة مرض جنون البقر في المملكة المتحدة على أنها مشكلة أحادية- أي مشكلة بريطانية، بل إن بعض فئات اليسار اعتبرتها نتيجة لفشل حكومة تاتشر في التنظيم، والحقيقة أن الأزمة ليست هذا ولا ذلك، أو هي ليست هذين الجانبين فقط، إن أزمة جنون البقر يجب أن تفهم كنموذج لمواقف المخاطرة التي تحدث عندما " لم تعد الطبيعة هي الطبيعة "، ومن الخصائص المميزة لمواقف المخاطرة الجديدة هذه أن الخبراء لا يتفقون على رأي واحد، فبدلاً من وجود مجموعة واضحة من النتائج التي يمكن لصناع السياسة أن يرجعوا إليها، تقدم لنا البحوث نتائج غامضة وتأويلات ليس عليها إجماع[1].

إن الأحداث التي صاحبت أزمة مرض جنون البقر لم تتكشف كل آثارها بعد، فلا أحد يعرف كم دولة يمكن أن تظهر فيها مثل هذه الأزمة، أو ما هي آثارها البعيدة المدى. إن الوصف الدقيق لكيفية انتقال هذا المرض إلى أنواع أخرى (البشر مثلاً) مازال غامضًا حتى الآن، وقد يأخذ فترة كمون طويلة، كما أن تأثيرها الاقتصادي كان كبيرًا فعلاً، ولقد بلغ أحدث تقدير لتكاليف الأزمة في بريطانيا وهو تقدير أجرى في العام 1998 حوالي 03 بليون جنيه إسترليني، تشمل التعويضات التي دفعت للمزارعين وتكاليف إعدام الأبقار المصابة والتخلص من بقاياها. ولقد انخفض معدل استهلاك اللحوم في عدد من الدول التي لم تتأثر بالأزمة بشكل مباشر.

وتقدم لنا أزمة مرض جنون البقر دلائل وفيرة- إذا كان ثمة حاجة إلى مثل هذه البدائل- على أن المخاطر البيئية لا يمكن إبقاؤها في جانب واحد، بل إنها تتسرب بشدة إلى الدائرة المركزية في السياسة الحديثة. فمن الواضح مثلاً أن

---

[1] أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المرجع السابق، ص ص95-96.

سياسات الرعاية الصحية لا يمكن أن توضع على أساس أن التحكم في التلوث يعد مجالاً متميزًا من مجالات البيئة، أو ميدانًا مستقلاً عن عملية التغير التكنولوجي، وسوف تظل عملية مواجهة المخاطر البيئية. قضية إشكالية في المستقبل المنظور[1].

ثانيا- مخاطر ظهور مرض جنون البقر:

1. **على الاقتصاد:** ويظهر ذلك من خلال تدهور تجارة لحوم الأبقار خصوصا لدى الدول التي يظهر وينتشر فيها هذا المرض والتي لا يكون فيها الإقبال على اللحوم البقرية، خصوصا إذا كانت مصدرة لهاته المنتوجات والتالي فقدان حصص البيع في السوق، هذا بالإضافة إلى خسائر رؤوس الماشية في حد ذاتها بأعداد هائلة، مما يشكل أعباء تعويضية لمنتجي هاته الأبقار.
2. **على البيئة:** التخلص من الأبقار المريضة له انعكاسات بيئية هائلة، فقد أدى حرق الذبائح إلى إطلاق الديوكسين في الغلاف الجوي في المملكة المتحدة، ما اقتضى الأمر إلى حظر مواقع دفنها فيها، وهو أيضا ما سبب حالة قلق بشأن تلوث طبقة المياه الجوفية، أيضا، كما أن جنون البقر له تأثير على التنوع البيولوجي بين أعداد الحيوانات المحلية ويؤدي إلى فقدان الكثير منها.
3. **على الإنسان:** الإنسان معرض للإصابة بهذا المرض لأنه معدٍ ولأنه لا يظهر في البدايات فهو ينتقل إلى الإنسان عن طريق استهلاك هذه اللحوم حتى وإن كانت بعد الطهيّ لأن الجزيء البروتيني مقاوم للحرارة، وينتقل أيضا عن طريق الجلد وهو مرض يفتك بالإنسان حين يصيبه[2].

---

[1] أنتوني جيدنز، المرجع نفسه، ص97.

[2] أوليلش بيك، مجتمع المخاطر، المرجع السابق، ص:377.

ثانيا- مخاطر البطالة:

تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، وهي لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده، ولها مخاطر كثيرة انتشرت في الآونة الأخيرة .

تبرز هذه الظاهرة كتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية، وكوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وهي ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم بعض المفكرين، وإنما هي ناجمة عن خلل أساسي في النظام الاجتماعي السائد، وفي العملية الاقتصادية-الاجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة.

حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش ميسورة، ومما هو جدير بالذكر أنه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

وتساعد البطالة على زيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي، وتؤدي البطالة إلى إصابة غالبية الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية بالإحباط، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي

يرفض منحهم فرصة العيش الكريم، وتضطرهم إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات آخر، كما تؤدي البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، كما نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد.

وإحدى أهم نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر أيضًا من العوامل المشجعة على الهجرة[1]، كما أن خطر البطالة على المجتمع ينعكس سلبا في انخفاض مستوى دخل الأفراد ومعيشتهم وبالتالي على وضعهم الصحي والاجتماعي، كما تعد البطالة مجالا خصبا للتفكك الاجتماعي وتدهور القيم لما ينتج عنها من مشكلات من الانحرافات والسرقات والجرائم وتعاطي المخدرات والزواج الغير الشرعي وغيرها، كما تؤدي البطالة إلى زيادة العنف الأسري وسوء العلاقات بين أفراد العائلة، حيث يسود الشعور بعدم الرضا في العائلة ويولد الصراعات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع وبخاصة السياسية منها إذ يسهل جذب العاطلين عن العمل لأي حركات احتجاجية ويولد السخط وضعف الانتماء للمجتمع[2].

---

[1] خليلي أحمد هاشمي بريقل، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، 16 نوقمبر 2011.

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، **المخاطر الاجتماعية**، العدد 124، ماي 2015، سنة 13، ص ص:13-14.

ثالثا- مخاطر التلوث:

التلوث من أكثر المخاطر التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، ومصادره كثيرة منها الغازات بأنواعها والمواد الكيماوية كالمبيدات الحشرية والإشعاعات النووية والغبار سواء كانت من الأرض والمصانع كمصانع الاسمنت والأسمدة والفضلات الآدمية والفضلات الحيوانية والميتة من الكائنات الحية والملوثات السمعية من الأصوات المزعجة الآتية من المصانع والطرق الكثيرة الحركة، والملوثات البصرية نتيجة المحيط وما أصابه من تدهور، والملوثات الاجتماعية، زيادة على ذلك الأمراض الاجتماعية التي تعاني منها المدن كالفقر والحرمان وتشرد الأحداث والإدمان على المخدرات والسرقة والتفكك الأسري وتفكك المجتمع.

إن مخاطر التلوث عديدة، وكل نوع من أنواع التلوث يسبب مخاطر على كل الأحياء وفي كل المجالات، منها:

ليس ثمة شك أن التلوث الهوائي من أكثر أنواع التلوث خطورة حيث تتسع دائرة مخاطره لتشمل كلا من الأحياء (الإنسان، الحيوان، النبات) والمنتجات الصناعية والمناخ وطبقة الأوزون وغيرها[1]. ويتأثر الإنسان بالتلوث الهوائي مباشرة من خلال انتشار الكثير من الأمراض التي بدأ يعاني منها بشدة الإنسان في عصرنا هذا مثل أمراض الجهاز التنفسي (الربو والحساسية) والزكام المزمن والسعال والجهاز العصبي، وأمراض القلب (تصلب الشرايين) وتهيج العيون وسرطان الرئة وسرطان الجلد.

[1] غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص:74.

أما التلوث السمعي، حيث تحدث الضوضاء أضرار جسيمة للأشخاص المعرضين لها خاصة فيما يتعلق بالسمع والجهاز العصبي إلى جانب تأثيرات فيزيولوجية أخرى للجسم، كما أنها تؤثر تأثيرا غير مباشر على الاقتصاد القومي من خلال إضعافها لإنتاجية العامل اليومية، كما تؤدي الضوضاء إلى تأثيرات عصبية حيث تصل عبر الألياف العصبية المركزية في المخ فتهيجها وهذا التأثير ينعكس على أعضاء الجسم كالقلب حيث تؤدي الضوضاء تقلصا واضحًا في الشرايين مما يحدث أزمات قلبية.

ويتمثل التلوث البصري في عناصر البيئة المحيطة حيث أصبح يشكل خطرا شديدا وقد يصبح وبائيا، وإذا لم نعمل على إيقافه بأسرع ما يمكن فإن انعدام مظاهر الجمال في مدننا سوف يؤدي تدريجيا إلى فساد الذوق واعتياد القبح، وهذا أخطر أعراض هذا النوع من التلوث. إن الصورة وشكل البيئة المحيطة هام جدًا بالنسبة لساكنيها ولهذا نجد أن الأطباء وعلماء النفس يفسرون الانفعالات التي تنتج عن الإحساس برؤية مؤثر بصري سلبي، هي عبارة عن ازدياد في إفراز هرمون الأدرينالين الذي يرفع بدوره من زيادة حموضة المعدة ويرفع مستوى ضربات القلب، وبالتالي سرعة الانفعال كما تؤدي رؤية مؤثر بصري إيجابي إلى الشعور بالجمال وبالتالي إلى زيادة إفراز مادة الكرتزون في الجسم الذي يقلل من الإحساس بآلام الجسم أو مفاصله ولاسيما لمن يعانون من أمراض الروماتيزم، والتالي يؤدي إلى الشعور بالراحة والهدوء النفسي[1].

ومع ذلك فإن سيمون وآخرون ممن يذهبون نفس المذهب ويميلون إلى القول بأنه لا يوجد أي سبب للقلق، وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع درجة الحرارة على

---

[1] المرجع نفسه، ص ص:76 و79.

المستوى العالمي إما أنها ظاهرة طبيعة وليس للبشر دخل في حدوثها، أو أنها لم تحدث قط فالطبيعة لها خصائص تعيد إليها توازنها، وهي خصائص أكبر بكثير من أي تأثير للبشر على البيئة، فالطبيعة- مثلا- لا تنفك تخلق أنواعًا جديدة في الوقت الذي تدمر فيه أنواعًا أخرى[1].

فهل يمكن الدفاع عن وجهة النظر هذه : ربما، فالحلول التي يمكن أن يقدمها نظام السوق لعدد مختلف من مشكلات البيئة، لا يعني أننا يجب أن نستسلم لنزعة متطرفة الإيمان بنظام السوق، ويكن اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الأخطار البيئية سوف يكون في حد ذاته إستراتيجية خطيرة، ويعني إدراك هذه الحقيقة الانغماس في أفكار التنمية المستديمة والتحديث البيئي، كما فعلت معظم الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية بالفعل[2].

---

[1] أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، المرجع السابق، ص92.

[2] أنتوني جيدنز، المرجع نفسه، ص93

رابعا- المخاطر الإيكولوجية:

يتم إيلاء اهتمام متزايد اليوم بالآثار المتصاعدة الناجمة عن الكوارث، وبسبل الحد من تعرض المجتمعات والأصول للأخطار الطبيعية وقابليتها للتضرر. ففي عام 2008 أسفرت 321 كارثة عن مقتل 235816 شخص وإصابة 211 مليون شخص آخرين مع تكبد تكلفة إجمالية قدرها 181 مليار دولار أمريكي. بل إن الخسائر الاقتصادية المتكبدة جراء الكوارث قد تجاوزت الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان.

لذلك أضحت الكوارث الشغل الشاغل لمعظم الدول وتتجه أيضا نحو التصاعد من حيث عدد الضحايا والخسائر الاقتصادية المتكبدة، ويزداد عدد الكوارث ونطاقها وتكلفتها بشكل أساسي تبعًا لتزايد عدد السكان وتدهور البيئة، وإقامة المستوطنات العشوائية وتوسعه البنية التحتية وتهالكها، وتزايد عدد الأصول المعرضة للمخاطر والمجتمعات الأكثر تعقيدًا، من المتوقع- بحلول عام 2050- أن يزيد عدد المدن الكبرى في العالم التي يوجد معظمها على السهول النهرية أو المناطق الساحلية المعرضة للخطر بمعدل ثلاثة أمثال. كما ستؤدي ظاهرة تغير المناخ إلى زيادة عدد المخاطر التي يتعرض لها العديد من المناطق، وتتأثر المخاطر والقدرة على المجابهة بمدى ملائمة تصميم المباني، والتخطيط العمراني، والبنى التحتية للظروف المحلية[1].

لقد أصبح العالم اليوم يواجه مخاطر إيكولوجية بصور مختلفة منها القلق المتزايد بخصوص الاحتباس الحراري وآثارها على الغلاف الجوي للأرض، وقد

---

[1] **المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث**، الجلسة الثانية، جينيف، سويسرا، 16-19 حزيران/يونيو 2009، ص01.

لوحظ في السنوات الماضية أن حرارة الأرض آخذة بالتزايد، وينطوي الاحتباس الحراري على نتائج مدمرة، حيث إذا استمر غطاء الثلج القطبي بالذوبان فإن مستوى سطح البحر سيرتفع ويلحق الخطر بالتجمعات السكانية الواقعة في المناطق المنخفضة، كما أن التغيرات المناخية باعتبارها أسبابا محتملة للفيضانات التي تحدث من حين لآخر. ولقد اكتشف العلماء أن ارتفاع نسبة التلوث قد أدت إلى إلحاق الضرر بالطيور وانقراض بعض الحيوانات[1].

كما تحولت علاقتنا بالبيئة إلى علاقة إشكالية في جوانب عديدة: فالموارد المادية اللازمة لاستدامة الحياة البشرية وبخاصة أسلوب الحياة في المناطق الصناعية في العالم أصبحت مهددة بالخطر على الأرجح. وقائمة الأخطار التي تهدد البيئة كثيرة أهمها احتمال تفاقم احترار كوكب الأرض نتيجة إنتاج ما يسمى " الغازات الدفيئة " ونفاد غشاء الأزون، وتدمير الغابات المطيرة والتصحر وتسمم المياه إلى درجة سوف توقف على الأرجح عمليات التجدد الحيوي فيها [2].

لذلك تعد نظم الإنذار من الأنشطة ذات المنفعة المتبادلة الكبيرة إذا تم تطبيقها والالتزام بها بطريقة صحيحة، وذلك للحد من آثار الكوارث وإنقاذ حياة البشر، ولهذا السبب تدعم كل الحكومات تقريبًا على نحو منتظم قدرات الإنذار المبكر الذي يستند إلى العلم، وبالأخص عبر خدمات الأرصاد الجوية المحلية. وغالبًا ما يتم إجلاء أعداد كبيرة من السكان من المناطق المحفوفة بالخطر استجابة للإنذارات في الوقت المناسب، على سبيل المثال استجابة لإنذارات الأعاصير

---

[1] أنطوي غيدنز، المرجع السابق، ص ص:141-142.

[2] ابراهيم طلبه سلكها،أزمة العالم المعاصر ، المرجع السابق

الجافة. ومن الخصائص المهمة لخطط التكيف مع ظاهرة تغير المناخ نظم الإنذار المبكر للأخطار التي توجه المقاييس الزمنية للدقائق على مر العقود.

تسهم العلوم الطبيعية جيدًا في فهم أسباب حدوث معظم الأخطار الطبيعية وسلوكها، بالإضافة إلى أن العلوم الهندسية قد أتاحت تطوير النظم الفعالة للتنبؤ والمراقبة. وحققت العلوم الصحية انجازات مماثلة وللتأثيرات والمخاطر المتعلقة بالصحة. كما أدت العلوم الاجتماعية إلى إنشاء كيان متنامٍ لفهم القدرات البشرية، والعوامل التي تؤثر على اتجاهات الأشخاص نحو المخاطر والسلوك المتبع أثناء الأزمة، بالإضافة إلى فعالية الرسائل التحذيرية وقنوات توزيع الرسائل وآليات استثارة الاستجابة العامة[1].

[1] المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المرجع نفسه، ص3.

خامسا- مخاطر الفقر

رغم التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم المعاصر والتطور الاقتصادي الهائل لا تزال مشكلة الفقر تشكل تحديا كبيرا للمجتمعات، ويعتبر الفقر من المشكلات الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع مهما كانت درجة تطورها، ولها تجليات في جميع مجالات المجتمع.

يعرف الفقر تحت المنهجية الاقتصادية المهيمنة على التحليل الكلي لظاهرة الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة غير لائقا أو كافيا بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وهذا التعريف لا يختلف جوهريا عن التعريف الذي جاء به الإمام الغزالي في كتابه " إحياء علوم الدين " حيث عرّف الفقر على أنه كل فاقة للمال يسمى فقيرا ويميز بين خمسة أحوال للفقر وهي: الزهد والرضى والقنوع والاضطرار؛ ويعرف حالة الاضطرار بأن يكون ما فقده الشخص مضطرا إليه كالجائع الفاقد للخبز والعاري الفاقد للثوب.

والفقراء، هم من يحصلون على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية. ومن التعريفات التي تأتي مصاحبة لتعريف الفقر هو تعريف حد الفقر، وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية وتلبية احتياجاتها، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، فمتى يوقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منه يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير الفقراء ,

هذا بالنسبة للفرد أما بالنسبة للدول، فالدول الفقيرة هي التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا لكل أفراد المجتمع، بالإضافة

إلى معاناتها من التدهور والاستنزاف المستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دائرة الفقر[1]. .

مخاطر الفقر وتداعياته:

- أكدت العديد من الدراسات أن انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وله آثار عديدة على الكثير من الجوانب المعيشية، كالتعليم والصحة وعمليات التفاعل الاجتماعي.
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال عند الطبقات الفقيرة، وهو أمر يمثل انتهاكا لحقوقهم وفقا لمستقبلهم ويقود للأوضاع غير المستقرة للمجتمع والاقتصاد.
- يمثل الفقر مظهرا للاقتصاد الاجتماعي، الأمر الذي يولد أثرا خطيرا في حياة الفقير وفي المجتمع.
- يؤدي الفقر إلى العنف بجميع أشكاله وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات.

وإدراكا من المجتمع الدولي لخطورة الفقر؛ فقد تم تحديد ثمانية من الأهداف الدولية للألفية في سبتمبر 2000، من بين 147 رئيسا دولة وحكومة، كان أولها التصدي للفقر واعتبرت هذه الأهداف مرجعية لقياس التقدم والتنمية، وقد كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعقد سلسلة من القمم والمؤتمرات الدولية، وحيث بلغت نسبة الفقر 15% من سكان العام سنة 2014، والهدف الراهن للأمم المتحدة هو الشفاء التام من الفقر المدقع بحلول عام 2030 ليبلغ 3%، ويتطلب ذلك انتزاع

1. نحو مجتمع المعرفة، **مكافحة الفقر**. السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي. جامعة الملك عبد العزيز. الإصدار الثالث، ص ص20-21

مليون شخص من الفقر المدقع أسبوعيا خلال ستة عشر (16) عام أي الفترة ما بين 2015-2030 [1].

[1] المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص ص:2-7.

سادسا– مخاطر المخدرات:

لعل تعاطي المخدرات من أكبر التحديات التي يواجهها العالم المعاصر، وهي ذات أبعاد متعددة وعالمية لا تعرف الحدود وتطال كافة الدول من أغناها إلى أفقرها وجميع فئات المجتمع وكافة الأعمال، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا باستفحال الجريمة والفساد والإرهاب على الصعيد العالمي، وفي نفس الوقت تدر أرباحا طائلة لفئة بينما تضر بفئة أخرى ضررا بليغا وتزهق ملايين الأرواح.

إن مشكلة المخدرات اتخذت في بعض البلدان بعدا كبيرا وساهمت في تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية مثل العنف والجريمة المنظمة والفساد والبطالة وسوء الأحوال الصحية ورداءة مخرجات التعليم، وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة الانترنت ووسائل جديدة لتوسيع نطاق تأثيرها وربحيتها.

لقد بلغ عدد متناولي المخدرات الذين يعانون من مشكلة الإدمان إلى 27 مليون شخص أي ما نسبته 0,6% من عدد سكان العالم وتسبب في زهق أرواح نحو 0,2 مليون شخص سنويا، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تشتيت الأسر وجلب البؤس على الآخرين، ومقرونا بذلك تقويض أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزعزعة الاستقرار واضطراب الأمن وتفشي الأمراض مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

إن أهم آثار تناول المخدرات غير المشروعة على المجتمع في العواقب الصحية ويفرض تناولها عبئا ماليا ضخما على المجتمع، فبالأرقام النقدية قدر ما

يلزم 200 أو 280 بليون دولار أي ما بين (0,3%-0,4%) من الناتج العالمي لتغطية جميع التكاليف المرتبطة بالعلاج من المخدرات على مستوى العام[1].

مخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع:

تتعدد الأضرار التي تنصيب الفرد والمجتمع من جراء تعاطي المخدرات:

- يتعرض المتعاطين للعديد من الأمراض، مثل الوهن والضعف العام ويصاب المتعاطي بأمراض القلب والكبد والرئة وغيرها من الأمراض الخطيرة على حياته، كما يمكن أن يصاب بمرض الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي واحتمال الموت بجرعة زائدة.
- قد يصاب المتعاطي بأمراض نفسية وعقلية كالكآبة والهلوسة والجنون، كما يصاب بضمور في خلايا الدماغ مما يفقد القدرة على التفكير والتركيز.
- يؤدي تعاطي المخدرات إلى أمراض جنسية كثيرة نتيجة اضطرابات هرمونية مما يؤدي إلى العقم والإجهاض والضعف الجنسي وما تنجر عنها من مشاكل اجتماعية كالطلاق والحرمان من الذرية.
- يلجأ المتعاطي للعزلة والانطواء، ويكره تواجد الآخرين في حياته، وعند انكشاف أمره يصبح منبوذا من طرف المجتمع، فيزداد عزلة.
- معاناة الأسرة التي ينتمي إليها المتعاطي ويعرضها للعديد من المشكلات ويؤثر ذلك على سمعتها وانحراف الأبناء أخلاقيا وسلوكيا ويصيبها التفكك.

---

[1] خالد حمد المهنوي، **المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس البلقان لدول الخليج العربي**، ص ص:109-112.

- ضياع القيم والمبادئ والأخلاق في التعامل، حيث يلجأ المدمن للحصول على المخدرات بأي وسيلة غير مشروعة أو غير قانونية ، وهذا يعرضه دائما للملاحقة من طرف الشرطة أو دخوله للسجن مما يؤثر على وضعه الاجتماعي والشخصي.
- استغلال فئة الشباب في الترويج والتعاطي وإغرائهم بالمال، وبالتالي ضياع مستقبلهم، كما يؤثر على المجتمع اقتصاديا وأمنيا.
- يتأثر دخل المتعاطي كما يتأثر دخل الأسرة، وينتج عنها الفقر والعوز والكثير من المشكلات الأسرية، ويدفعه إلى ارتكاب الكثير من الجرائم والجنح.
- تراجع إنتاجية المتعاطي مما يؤثر على الدخل القومي، كما أن مكافحة هذه الآفة يكلف الدولة مبالغ مالية طائلة تؤثر على تنمية المجتمع[1].

[1] جابر صلاح، كاظم و كزار، هند ناظر ، (2017)، **دور التوجهات الدينية في البناء الاجتماعي، دراسة دور التنشئة الدينية في التوجهات الاجتماعية)**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد20، العدد4، ص ص 8-10

سابعا- مخاطر الجريمة الالكترونية:

الجريمة مشكله اجتماعية واجهت المجتمع الإنساني منذ القدم، وعبر مراحل التاريخ لم تفلح الجهود الإنسانية في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتنبع خطورة الجريمة من خلال إضرارها بمصالح الأفراد وما تتكبده للمجتمعات بسببها من خسائر مادية ومعنوية جسيمه تتمثل بالتكاليف الباهضة التي تتطلبها مكافحتها بتعطيل الطاقات البشرية ومستلزمات مادية لتطوير الأجهزة الأمنية والمؤسسات العقابية والإصلاحية والطاقات البشرية التي تذهب هدراً والتي كان يجب أن تسهم في تنمية المجتمع بدلا من الانحراف والاتجاه نحو الجريمة وتهديد الأمن والاستقرار. ولقد ازداد حدتها في كل المجتمعات نتيجة العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتطور التقني والتكنولوجي ظهرت أنواع جديدة من الجرائم التي لم تعهدها البشرية من قبل مثل الجرائم الالكترونية.

أما الجرائم الإلكترونية، فهي هي المُمارسات التي تُوقَع ضدّ فرد أو مجموعةٍ مع توفّر باعثٍ إجراميّ بهدفِ التَّسبُّبِ بالأذى لسمعة الضحيّة عمداً، أو إلحاق الضَّرر النفسيّ والبدنيّ به سواءً أكان ذلك بأسلوبٍ مباشر أو غير مباشر بالاستعانة بشبكات الاتّصال الحديثة كالإنترنت وما تتبعها من أدوات كالبريد الإلكتروني وغرف المُحادثة، والهواتف المحمولة وما تتبعها من أدوات كرسائل الوسائط المُتعدّدة

أنواع الجرائم الالكترونية:

- جريمة إلكترونية تستهدف الأفراد، ويُطلق عليها أيضاً مسمى جرائم الإنترنت الشخصية، والتي تقتضي على الحصول بطريقة غير شرعية على هوية الأفراد الإلكترونية كالبريد الإلكتروني وكلمة السر الخاصة بهم، وكما تمتد لتصل إلى

انتحال الشخصية الإلكترونية وسحب الصور والملفات المهمة من جهاز الضحية لتهديده بها وإخضاعه للأوامر.

- جريمة إلكترونية تستهدف الملكيّة، يستهدف هذا النوع من الجريمة الجهات الحكوميّة والخاصة والشخصية، ويركّز على تدمير الملفات الهامة أو البرامج ذات الملكية الخاصة، ويكون ذلك عبر برامج ضارة يتم نقلها إلى جهاز المستخدم بعدة طرق من أبرزها الرسائل الإلكترونية.
- جريمة إلكترونية تستهدف الحكومات، وهي هجمات يشنّها القراصنة على المواقع الرسميّة الحكومية وأنظمة شبكاتها، والتي تركز جل اهتمامها على القضاء على البنية التحتيّة للموقع أو النظام الشبكي وتدميره بالكامل، ومثل هذه الهجمات في الغالب يكون الهدف منها سياسيّاً.
- النصب والاحتيال الإلكتروني.
- الجرائم السياسية الالكترونية والتي تركز على استهداف المواقع العسكرية لبعض الدول لسرقة المعلومات التي تتعلّق بأمن الدولة.

مخاطر الجرائم الإلكترونية على الفرد والمجتمع:

يُؤدّي انتشار الجرائم الإلكترونية في المُجتمعات إلى الكثير من المخاطر والتهديدات، ومنها:

المساس بالاقتصاد والأمن الوطني وتهديده المساس بالعلاقات الأسرية وتشكيل الخلافات بين أفراد الأسرة ممّا يؤدّي إلى التفكك الأسري، وذلك بسبب

الكثير من النتائج التي تُسبّبها بعض أنواع الجرائم الالكترونية كالتّشهير ببعض الأفراد ونشر الأخبار الكاذبة والإشاعات[1].

مكافحة الجريمة:

ترتبط عمليات منع الجريمة وتقليل الخوف منها ارتباطا وثيقًا بعملية إعادة بناء المجتمع المحلي، لقد كان من أبرز المستحدثات المهمة في علم الجريمة في السنوات الأخيرة اكتشاف أن ثمة ارتباطًا مباشرًا بين الجريمة وبين تحلل العلاقات المدنية اليومية. لقد ظلت المجتمعات لفترات طويلة تركز على الجرائم الخطرة وحدها، كالسرقة أو الاعتداء أو العنف. ولكن ثمة تأثيرًا متراكمًا على مر الأيام يمكن أن تحدثه الجرائم الصغرى وصور الإساءة إلى النظام العام.

ويستجيب الناس لمخاوفهم من مصادر القلق هذه على النحو التالي: أن يهجروا هذه المناطق إذا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، أو يشتروا أقفالا ثقيلة لأبواب منازلهم ويركبوا عوارض حديدية لنوافذهم، ويهجروا أماكن الخدمات العامة. إن السلوك المخل بالنظام يعطي إشارات إلى المواطنين بأن المنطقة غير أمنة، ومن ثم فإن المواطنين الخائفين يبتعدون عن الشوارع ويتجنبون بعض أماكن الجيرة، ويحيطون أنشطتهم وعلاقاتهم العادية بقدر من الحيطة والحذر. وكما ينسحبون فيزيقيا، فإنهم ينسجون أيضا من ادوار المساندة المتبادلة لمواطنيهم، ومن ثم يقللون من الضوابط الاجتماعية التي تساعد على المحافظة على الروح المدنية داخل المجتمع المحلي، وتكون النتيجة أن تتحول الجيرة التي يعاني نسيج حياتها

---

[1] **الجرائم الإلكترونية أنواعها ومخاطرها على المجتمع،** في الموقع الالكتروني: https://mraitvlogs.com/.html

الحضرية وعلاقاتها الاجتماعية من التمزق إلى منطقة أكثر عرضة لتزايد السلوك غير المنضبط وانتشار الجرائم الخطرة[1].

[1] أنتوني جيدنز، المرجع نفسه، ص125.

مخاطر السيدا:

أصدر صندوق الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز تقريرا يذكر فيه بأن هذا المرض أودى بحياة أكثر من 25 مليون شخص منذ اكتشاف فيروسه في عام 1981 مما جعله يصبح أكثر الآفات فتكا بأرواح البشر. وعلى الرغم من تقدم العلاج تسبب مرض الإيدز في مقتل 3،1 مليون شخص في العام 2005 كما أصبح عدد الحاملين للفيروس في العالم يتجاوز 40،3 مليون شخص.

وإذا كانت نتائج الجهود المبذولة لمحاربة الانتشار في العديد من الدول وخاصة الأوربية منها بدأت تأتي بثمارها، فإن جنوب القارة الإفريقية يبقى البؤرة الأكثر انتشارا للمرض بحيث يبلغ عدد الحاملين للفيروس في هذه المنطقة وحدها 25،8 مليون شخص. يضاف إلى ذلك أن مناطق لم تعرف انتشارا كبيرا للمرض مثل العالم العربي بدأت تعرف ارتفاعا لحالات الإصابة مما دفع إلى التحذير من مخاطر عدم التعجيل بانتهاج إستراتيجية وقاية وتوعية مدروسة في المنطقة إلى جانب توفير وسائل العلاج.

بينما حذر البنك الدولي في تقريره الصادر بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الإيدز، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " من المخاطر الاقتصادية لانتشار المرض في المنطقة". إذ يرى البنك الدولي " أن عدم تحرك بلدان المنطقة بشكل وقائي قد يعمل على تخفيض النمو الاقتصادي بحوالي 1،5%للفترة ما بين 2000 و 2025 وهو ما يشكل فقدان حوالي 35% من الإنتاج المقدر حسب الدخل القومي الحالي."

وحتى ولو اعترف تقرير البنك الدولي بأن نسبة الانتشار في منطقة الشرق الأوسط تبقى ضعيفة مقارنة مع مناطق أخرى مثل جنوب القارة الأفريقية، فإنه

"يحذر من مخاطر اهتمام دول المنطقة بجانب العلاج وتأمين سلامة بنوك الدم، دون إعطاء اهتمام لعملية التوعية والوقاية خصوصا في صفوف الفئات الأكثر عرضة للخطر[1]."

نتيجة لما تم عرضه سابقا يُلاحظ في الحياة المعاصرة لمجتمع المخاطر العالمي تميزها بالعديد من التغيرات والمظاهر السلبية الخطيرة على كل المجتمعات، حيث يتعين على الفرد أن يتخذ قراراته الخاصة بنفسه في مواجهة عدم يقين المجتمع الدولي. وقد نتج عن هذا الشكل الجديد من النزعة الفردية فشل الخبراء في إدارة المخاطرة. فلا العلم ولا السياسة السائدة ولا وسائل الإعلام ولا الاقتصاد ولا نظام القانون أو حتى الجيش نفسه يمكنهم أن يحددوا المخاطرة بصورة عقلانية أو أن يتحكموا فيها؛ وبالتالي أصبح الفرد مجبرًا على أن يفقد الثقة في الوعود العقلانية لتلك المؤسسات... وهكذا يتم على سبيل المثال إلقاء مسؤولية اتخاذ قرار بشأن على تلك المؤسسات، إلا أن الفرد– وهذا جزء من السخرية المأساوية لعملية النزعة الفردية– الذي لم تكن تهديدات المدنية غير الملموسة واضحة له وارتد إلى نفسه، غير قادر على التنصل من سلطة تعريف الأنظمة الخبيرة التي لا يستطيع أن يثق في حكمها، وبالرغم من ذلك يجب عليه أن يثق فيها، فالحفاظ على سلامة الفرد في مجتمع المخاطر العالمي يعد حقًا أمرًا مأساويا.

يمكن أن أوجز ما سبق فيما يلي؛ إن المخاطر العالمية هي الباعث الرئيسي للتحول المتفجر الذي أصبحت ملامح مجتمع القرن الحادي والعشرين واضحة من خلاله، فنظرية مجتمع المخاطر العالمي تتناول الوجود المتزايدة لانعدام اليقين المنتشر عالميًا، فالمؤسسات الأساسية أي ممثلي الحداثة التي تتمثل مهمتها في

[1] **أخطار عدم التصدي للإيدز في العالم العربي**، في الموقع الالكتروني:https://www.swissinfo.ch/ara/

تقييم عدم اليقين الناشئ والتحكم فيه، ثم تقويضها عن طريق الوعي المتزايد بعدم الفعالية الذاتية، وبالنتائج الانعكاسية لإجراءاتها. الأمر الذي ى يحدث بلا تخطيط بل يحدث بصورة منظمة. لقد أدت راديكالية الحداثة إلى تلك المفارقة من المخاطر؛ حيث إن العلوم والدولة والجيش أصبحوا جزءًا من المشكلة التي ينبغي عليهم التغلب عليها، وهذا هو ما يعنيه مصطلح " الحداثة الانعكاسية " فنحن لا نعيش في عالم ما بعد الحداثة، بل نعيش في عالم أكثر حداثة، وليست الأزمة بل إن انتصار الحداثة هدم المؤسسات الأساسية للحداثة في أعقاب الآثار الجانبية غير المقصودة وغير المعروفة[1].

يبقى في الأخير وليس آخرا أننا نعيش في مجتمع مخاطر عالمي يتطلب منا وعيا وتدابير إجرائية لمواجهتها والتخفيف من آثارها على الفرد والمجتمع، ولعل جائحة كورونا التي هي الآن مثال واقعي لما يمكن أن يميز عالمنا المعاصر من مخاطر يفرض علينا إعادة النظر في أسس الحداثة والعولمة ومراجعتها وفق ما تتطلبه مصلحة الإنسانية. كما يفرض علينا إعداد الخطط والاستراتيجيات والبدائل التي تستند على إمكانات وخصوصية المجتمعات والاهتمام الفعلي بتنمية المورد البشري الذي هو أساس وغاية التنمية الحقيقية.

[1] أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود، المرجع نفسه، ص ص108-109.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ط1، دار الشروق، عمان، 2008.
2. إبراهيم غرايبة، العيش في مجتمع المخاطر .. البحث عن الأمان المفقود، في الموقع الالكتروني: https://arb.majalla.com/2016/07/article55254004/، 14/07/2020
3. آلان تورين، **نقد الحداثة**، تر: أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 1997.
4. أنتوني غدنز، **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محي الدين، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010.
5. .....، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصباغ، ط4، المنظمة العربية بيروت، 2005.
6. .....، **عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة عالمنا؟**، ترجمة محمد محيي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2000.
7. أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي " بحثا عن الأمان المفقود "**، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
8. .....، **مجتمع المخاطرة**، تر: جورج كتورة وإلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص67-68.
9. برتراند راسل، **أثر العلم على المجتمع**، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2008.
10. جابر صلاح، كاظم و كزار، هند ناظر ، (2017)، **دور التوجهات الدينية في البناء الاجتماعي، دراسة دور التنشئة الدينية في التوجهات الاجتماعية)**، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد20، العدد4
11. حازم الببلاوي، **المجتمع التكنولوجي الحديث**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972.

12. حسن الساعاني، **التكنولوجيا والمجتمع- بحوث في النتائج الاجتماعية، التصنيع والتفكير التكنولوجي**، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1962.

13. خالد حمد المهنوي، **المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس البلقان لدول الخليج العربي**.

14. خليلي أحمد هاشمي بريقل، **واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة مسيلة، 16 نوقمبر 2011.

15. دنيس كوش، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007.

16. زاغو محمد أمين، **العولمة والمجتمع الثقافي**، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، 2011.

17. السيد ياسين وآخرون، **العرب والعولمة**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

18. السيد يسين: **عولمة المخاطر والأمن الإنساني:** http://www.alhayat.com/article/1404488

19. شفيقة سرار، **مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعي في الوطن العربي:** http://www.aranthropos.com 01/02/2017

20. عادل حارش، **النزاع الإثني في ظل وجود أزمة التعددية (الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين)**، المركز الديموقراطي العربي.

21. عامر خيضر الكبيسي، **الفكر التنظيمي بين الحداثة وما بعد الحداثة**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2017.

22. عبد الرحمان زروق، **قاموس المصطلحات الاجتماعية والإنسانية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمار، الأردن، 2002.

23. عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ج2.

24. علي أسعد وطفة، **الاغتراب والأنانية في مفهوم الفردانية، المغامرة الفكرية الفردانية في الثقافة الغربية**، مجلة تعريب، العدد 28، يونيو، 200.

25. علي أسعد وطفة، **مقاربات في مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة**، في الموقع الالكتروني:https://www.aljabriabed.net/n43_08watfa.htm

26. علي كريم السيد، **التصورات الاجتماعية للمرض:** http://www.almadapaper.net/ar/news/536224/

27. غريب محمد سيد أحمد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، 2006.

28. محمد سبيلا، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

29. محمد عباس إبراهيم، **الأنثروبولوجيا، مداخل وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.

30. محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، دار هومة، الجزائر، 2000.

31. منير الحمش، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية.. وبروز ظاهرة مجتمع المخاطر**، في الموقع الالكتروني https://kassioun.org/economic/item/33324-6751، 14/07/202

32. **المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث**، الجلسة الثانية، جينيف، سويسرا، 16-19 حزيران/يونيو 2009

33. **المخاطر البيئية**: http://ilovenvironment.ejarida.com/article/140

34. مراد بوقولة، **التحولات الاجتماعية وأثرها على العلاقات الاجتماعية:** http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=55502

35. المركز الديموقراطي العربي، **النزاع الاثني في ظل وجود أزمة التعددية، الاختلاف الأكاديمي بين المفكرين:** في الموقع الالكتروني:www.femocraticac.P=2346

36.

37. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، **المخاطر الاجتماعية**، العدد 124، ماي 2015، سنة 13.

38. منير الحمش، **مجتمع المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية**، ندوة اللثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية الاجتماعية في سورية، 28جوان2011، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في: http://www.mafhoum.com/syr/articles_11/10-hemesh.pdf

39. نحو مجتمع المعرفة، **مكافحة الفقر**. السعودية: مركز الإنتاج الإعلامي. جامعة الملك عبد العزيز. الإصدار الثالث

40. هشام محمود الأقداحي، **معالم الدولة القومية الحديثة: رؤية معاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

41. **الجرائم الإلكترونية أنواعها ومخاطرها على المجتمع**، في الموقع الالكتروني: https://mraitvlogs.com/.html

42. **أخطار عدم التصدي للإيدز في العالم العربي**، في الموقع الالكتروني:/https://www.swissinfo.ch/ara

43. http://aroundtheworld-ar.com/15/02/2017

44.https:/weziwezi.com

45. **le petit Robert universalis**, France, 1997, (CD) encyclopédie.